حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

المواقف العربية تجاه حكومة عموم فلسطين

د. زهير إبراهيم المصري

قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأزهر

فلسطين

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة 614 - الحولية 43

1444 هـ / 2023 م (مارس)

ثـــمـــن الـــعـــدد

الكويت: ٥٠٠ فلس | **البحرين:** دينار واحد | **قطر:** ١٠ ريالات

الإمارات: ١٠ دراهم | **السعودية:** ١٠ ريالات | **عمان:** ريال واحد

ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً

ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات

الاشـــتـــراك الـــســـنـــوي لـــعـــدد (١٢) رســـالـــة

سنوات الاشتراك	نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
سنة واحدة	أفـــراد	٤ دنانير	٦ دنانير	٢٢ دولاراً
	مؤسسات	٢٢ ديناراً	٢٢ ديناراً	٩٠ دولاراً
سنتان	أفـــراد	٧ دنانير	١٠ دنانير	٣٧ دولاراً
	مؤسسات	٣٧ ديناراً	٣٧ ديناراً	١٥٠ دولاراً
٣ سنوات	أفـــراد	١٠ دنانير	١٤ دنانير	٥٢ دولاراً
	مؤسسات	٥٣ ديناراً	٥٢ ديناراً	٢١٠ دولارات
٤ سنوات	أفـــراد	١٣ ديناراً	١٨ ديناراً	٦٧ دولاراً
	مؤسسات	٦٧ ديناراً	٦٧ ديناراً	٢٧٠ دولاراً

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى
توجة إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الكويت: ٧٢٤٥٤ - ت: ٢٤٨٣٠٢٥٦ - فاكس ٢٤٨٣٠٢٥٦

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aass@Ku.edu.Kw
http: // apc. kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة:www.mandumah.com

إصدارات مجلس النشر العلمي

مـــجـــلـــة الـــعـــلـــوم الاجـــتـــمـــاعـــيـــة ١٩٧٣، مـــجـــلـــة الـــكـــويـــت لـــلـــعـــلـــوم والـــهـــنـــدســـة ١٩٧٣، مـــجـــلـــة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
تعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في تخصصات
العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب

الحولية الثالثة والأربعون
الرسالة الرابعة عشرة بعد المئة السادسة
1444 هـ / 2023م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة الكويت

هيئـة التحريـر

- **أ.د. تغريد محمد القدسي**
رئيسة هيئة التحرير
قسم دراسات المعلومات - جامعة الكويت

- **أ.د. عبد الله محمد الغزالي**
قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة الكويت

- **أ.د. باقر سليمـان النجار**
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
جامعة الكويت

- **أ.د. عبد العزيز علي سفر**
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة الكويت

- **أ.د. نعمان محمود أحمد جبران**
قسم التاريخ - جامعة الكويت

- **د. عبد الله محمد الجسمي**
قسم الفلسفة - جامعة الكويت

- **د. إبراهيم ناجي الهدبان**
قسم العلوم السياسية
جامعة الكويت

- **د. أحمد مبارك الحصم**
قسم الجغرافيا - جامعة الكويت

- **مهـا إبراهيـم المسعد**
مديرة التحرير - جامعة الكويت

الهيئـة الاستشارية

- **أ.د. باسـل حاتـم**
الجامعة الأمريكية - الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

- **أ.د. إبراهيـم السعافين**
قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

- **أ.د. حمدي حسن أبو العينين**
كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

- **أ.د. سـاري حنفـي**
رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتمـاع
الجامعة الأمريكية - بـيروت

- **أ.د. منـى بيكـر**
جامعة مانشستر - المملكة المتحدة

- **أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري**
قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

- **أ.د. محمود السيد أبو النيل**
قسم علم النفس - جامعة عين شمس

- **أ.د. عبد الله الوليعي**
قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود

- **أ.د. مـأمـون فنـدي**
مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية
المملكة المتحدة

قواعد النشر في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

- حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية هي فصلية تنشرُ البحوثَ والدِّراساتِ الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة والتي يتوفر بها ما يلي:
- أنْ تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.
- لم يَسْبق نَشْرُ الدِّراسةِ بأيِّ صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمُها للنَّشْر إلى جهة أخرى أثناء وُرودها إلى الحَوْليّات. ويلتزم الباحثُ بكتابة إقرارٍ وتعهّد بأنَّ البَحْثَ المُقدَّمَ لم يسبق نَشْرُه في أيِّ وعاء نشر، أو أُرسل إلى جهة أخرى.
- ألا يقلَّ عَدَدُ كلماتِ الدِّراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحةً) وألا يزيدَ عددُ الكلماتِ عن (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
- يطبع البَحْثُ بواسطة مُعالِج النّصوص Word Microsoft وعلى مسافة ونصف، وبنط 14 Arabic Simplified للبُحوث باللّغة العربيّة، وعلى مسافتَين، وبنط 12 Times New Roman في حالة البُحوث باللّغة الإنجليزيَّة.
- يُرْفِقُ الباحثُ ملخَّصًا للبَحْثِ، مطبوعًا باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزية، في حدود (250) كلمةٍ. على أنْ يحويَ ملخَّصُ البحثِ: هَدَف الدِّراسة وأسئلتها، مَنْهج الدِّراسة المُستَخْدَم، أبرز النّتائج المُسْتَخْلَصة وأهمّ الإستنتاجات إضافة للكلمات الدالة (المفتاحية).
- يُرْفِقُ الباحثُ مع البَحْثِ سيرةً علميَّةً مُخْتصرةً، مطبوعةً باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزيَّة، تشمل أهمّ مؤلّفاته وأبحاثه.
- تقدَّمُ الخرائطُ والأشكالُ والرسومُ (إنْ وُجدت) بأصولها الصّالحة للطِّباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقّة 600 * 800.
- في حالة رغب الباحث بنَشْرِ الصّور أو الخرائطِ أو الأشكال البيانيّة الملونة؛ يلتزمُ بدَفْع تكاليفها.
- يراعي الباحثُ عند كتابة البحثِ الالتزامَ بالنسخة الأخيرة (السابعة) من نظام جمعية علم النفس الأمريكية American Psychological Association APA من حيثُ كتابةُ المراجع والهوامش في مَتْن البحث، إضافة لقائمة المراجع. على الوَجْه المُوضَّح أدناهُ.
- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلِّف مَتْبوعًا بفاصلة، ثُمَّ سنة النشر. (يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA لمزيد منَ التفاصيل.

مثال (Courtois, 2001):

- قائمة المراجع: يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12 (6), 1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصَّة بنِّظام APA على:

http://www.apastyle.org

- يجب أن تشمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script).
- لمعرفة قواعد وأخلاقيات النشر الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:

http://apc.kuniv.edu.kw/

شروطُ قَبولِ البُحوثِ في الحَوْليّات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم. - تقبلُ الحَوْليّاتُ فقط البحوثَ الَّتي تقدم الكترونياً من خلال الموقع:

http:// journals.KU.edu.KW/aass

- لا تقبلُ الحَوْليّاتُ البحوثَ الَّتي سبق نَشْرُها بأيِّ شكل أو وسيط.
- لا تقبل المجلّةُ نَشْرَ أبحاثِ الماجستير أو الدكتوراه أو أيّ مستلّات منها.
- لا تُرَدُّ ولا تُسْتَرْجَعُ أصولُ البُحوثِ المُقدَّمةِ للنَّشْر، سواء نُشِرَتْ أم لم تُنْشَر.
- لا يجوزُ نَشْرُ البحوثِ مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحَوْليّاتِ على ذلك وإذا ثبت نشرها فستتَّخذ إدارةُ الحَوْليّات الإجراءاتِ القانونيَّةَ المُتَّبعةَ بهذا الشّأن.
- .يمكنُ للباحث نَشْرُ بَحْثِه مع جهاتٍ أخرى، بعد الحصول على إذن كتابيٍّ سابق من رئيس التّحرير، وبعد انقضاءِ ثلاثِ سنواتٍ على نَشْرِه في الحَوْليّات.
- يعرض البحث الَّذي تتوافر فيه القواعدُ المذكورة سابقًا وبَعْدَ موافقة هَيْئة التَّحرير، على مُحكِّمينَ إثنين لتقرير مدى صلاحية البَحْثِ للنَّشْر في المجلّة تحكيم ثنائي الحجب (Double Blind Review).
- تَمْنَحُ المجلَّةُ للباحثِ ثلاثون نسخةً مجانية مطبوعة من بَحْثِه المنشورِ.
- تُرْسَلُ جميعُ المراسلات الخاصة بالحَوْليّات ما عدا البحوث إلى رئيس التَّحْرير عن طريق البريد الإلكترونيِّ للمجلّة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب : 17370 الخالدية

رمز بريدي : 72454 - الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyt Kulliyyat al-Adab

http://apc.kuniv.edu.kw/AASS

E-mail: aass@ku.edu.kw

الإصدار الثالث – الحولية الثالثة والأربعون – مارس 2023

يجيء هذا العدد رغم أننا تأخرنا في إصداره لظروف لها علاقة بالانتقال إلى مبان جديدة في الحرم الجامعي الجديد، ولانتقال رئاسة التحرير من الأستاذ الدكتور يعقوب الكندري الذي رأس تحرير الحوليات لفترة ست سنوات بالتزام وإصرار على الارتقاء بها نوعيًّا وعدديًّا. انتقل الأستاذ الدكتور يعقوب إلى موقع آخر، يحمل رسالة البحث العلمي وأخلاقياته معه حيث حلّ. للأستاذ الدكتور الشكر والعرفان لكل قضية يخدمها وسيخدمها. فريق عمل الحوليات عمل معي منذ استلمت أواخر يناير 2023 بجد وكد، وجعل استلامي ممتعًا ومجزيًا، وأعضاؤه يعرفون أنفسهم جيدًا، لهم جميعًا مني جزيل الشكر.

يحمل هذا العدد عدة إصدارات:

الرسالة الأولى التي تحمل رقم (614) بعنوان: المواقف العربية تجاه حكومة عموم فلسطين، للدكتور زهير إبراهيم المصري، الأستاذ المساعد في قسم التاريخ كلية الآداب – جامعة الأزهر بقطاع غزّة. تنتهج الدراسة ثلاثة مناهج هي: التاريخي، الوصفي، والمقارن. كما يخبرنا الباحث، فهو يبحث في المتغيرات التي أثرت في مساعي تشكيل حكومة عموم فلسطين 1948، ومواقف الدول العربية المختلفة منها، وموقف جامعة الدول العربية، ثم أسباب إخفاق حكومة عموم فلسطين وخاصة الجانب الفلسطيني. أوصت الدراسة بأن تُفْحَص مواقف الدول العربية كل على حدة وبتعمق؛ لاحتوائها على تعقيدات كثيرة. أوصت الدراسة بأن يدير الفلسطينيون موقفهم باستقلالية بشأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية على تراب الأراضي التي احتُلت عام 1967، مع الحفاظ على الثوابت الفلسطينية القائمة على حق العودة، الاستقلال، وتقرير المصير.

الرسالة رقم (615) بعنوان: الرحلات الأندلسية ودورها في توثيق الحقبة الأخيرة من تاريخ الأندلس: مختَصَر رحلة الشهاب إلى لقاء الأحباب لأحمد بن قاسم الحجري الأندلسي (أفوقاي) أنموذجًا (ت بعد 1051 هـ/1641م). هذه دراسة تاريخية تحليلية تقدمها الدكتورة بدرية بنت عبدالعزيز بن عبدالله العوهلي، أستاذ التاريخ الإسلامي في كلية العلوم والدراسات الإنسانية في جامعة شقراء بالمملكة العربية السعودية. يعدّ البحث تأريخًا لحقبة تاريخية مهمة عن إجلاء ورحيل المورسكيين من الأندلس، وتوثيقًا لآخر أيام الوجود الإسلامي في بلاد الأندلس قبل الرحيل القسري لهم منها.

الرسالة رقم (616) بعنوان: الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة في الفترة من 2014 إلى 2019 مع وضع رؤية للبحوث المستقبلية، للدكتورة إيمان متولي محمد عرفات، رئيس قسم الصحافة والنشر الإلكتروني في كلية الإعلام بالجامعة الحديثة للعلوم والتكنولوجيا في جمهورية مصر العربية. تهدف الدراسة إلى تقديم عرض تحليلي للاتجاهات البحثية الحديثة في مجال التشريعات والضوابط الأخلاقية

في الإعلام التقليدي والحديث. اعتمدت الدراسة على تحليل 147 دراسة عربية وأجنبية منشورة في مجلات علمية متخصصة، إضافة إلى الرسائل الجامعية وبحوث المؤتمرات العلمية التي عُقدت بين 2014 و2019. ورؤية الباحثة لتطوير البحث العلمي.

الرسالة رقم (617) بعنوان: وظيفة رئيس الدواوين Magister Officiorum في العصر البيزنطي المبكّر: القرون من الرابع إلى السادس الميلادي، للدكتور المتولي السيّد محمّد تميم، أستاذ تاريخ العصور الوسطى المساعد في قسم العلوم الاجتماعية بكلية التربية في جامعة دمنهور بجمهورية مصر العربية. يعمد البحث إلى وصف التنظيم الإداري للإمبراطورية البيزنطية المبكرة بعد إصلاحات دقلديانوس وقسطنطين الأول. كان منصب رئيس الدواوين من المناصب الرئيسة التي استُحْدثت لتلميع العديد من الدواوين وتنظيمها تحت قيادة واحدة. ويعرض الباحث أهم التطورات التاريخية والإدارية التي أدت إلى فقدان رئيس الدواوين نفوذه وسلطاته، وأهم المسؤولين الذين حصلوا على هذه السلطات.

أما الرسالة رقم (618) فهي: العنف الأسري ضد المرأة في الكويت: معدلات الانتشار وعوامل الخطورة الديموغرافية وأنواع استجابات الناجيات، للدكتورة ملك الرشيد من قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت. تعرض الرسالة كيف تصبح الأسرة منبعًا للعنف ضد النساء والفتيات بدل أن تكون ملاذًا آمنًا. وتستخدم المنهج الوصفي التحليلي لعينة حصصية ممثلة تتكون من 2176 مشاركة من المواطنات، أعمارهنّ بين 18 و68 عامًا. عمدت الدراسة إلى تحديد مدى شيوع ظاهرة العنف ومَن أَكْثرُ مرتكبيها. أظهرت النتائج أن 15 % من المشاركات فيها قد تعرَّضن للعنف الأسري. كما أوضحت أن 19 % منهنّ يعرفن نساء مقربات منهن من ضحايا العنف الأسري. كان العنف اللفظي أكثر الأنواع انتشارًا (58.7 %)، وأقلها العنف الجنسي (7.2 %)، وكان الأزواج والآباء أكثر المعنفين للمرأة. سجلت الدراسة التكتم والصمت كأبرز استجابة للضحايا (57.5 %). وأظهرت علاقة بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والمستوى التعليمي والثقافي اللذين تنتمي إليهما المشاركات وبين حالة التعرّض للعنف.

أخيرًا الرسالة رقم (619) بعنوان: إدارة الصراعات بين الزوجين في الأسرة الأردنية، للدكتور عبدالباسط العزام، أستاذ قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة اليرموك بإربد (الأردن). تهدف الدراسة إلى وصف طبيعة الصراع بين الزوجين في الأسرة الأردنية بالتركيز على التصريحات العدائية بين الزوجين، التفاهُميّة المشتركة بين الزوجين، وأخيرًا المسؤوليّة التكامليّة بين الزوجين. جرى البحث على عينة مؤلفة من (100) حالة تقيم في محافظات الأردن الشمالية. أظهرت النتائج أنّ التعبير عن التصريحات العدائية بين الزوجين تمثّل في ضعف قدرتهما على التعبير عن المشاعر السلبية بسهولة، وميل أحدهما إلى الصمت في أثناء المشكلات؛ خوفًا من انعدام المرونة التي تمكّنهما من حلّ الخلافات، أو تطور الصراع الذي قد يفضي إلى الطلاق.

أ.د. تغريد محمد القدسي
رئيسة التحرير

الرسالة (614)

المواقف العربية
تجاه حكومة عموم فلسطين

د. زهير إبراهيم المصري

قسم التاريخ ـ كلية الآداب ـ جامعة الأزهر

فلسطين

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ـ الحولية الثالثة والأربعون 1444هـ/2023م

المؤلف:

د. زهير إبراهيم المصري

- دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر.
- عميد كليــة الآداب، جامعة الأزهر، غزة، 2019-2021م.
- عميد شؤون الطلبة، جامعة الأزهر، غزة، 2019-2019م.
- أستاذ مساعد، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الأزهر، غزة .

الإنتاج العلمي:

أولاً - الكتب:

1- الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية السياسية، مكتبة اليازجي للطباعة، غزة 2008م.

ثانياً - البحوث:

1- العصيان المدني لأهل فلسطين ضد حكم محمد علي باشا 1834، مقبول للنشر في مجلة الشارقــة (قيد النشر) 2022م.

2- تحولات السياسة الصهيونية تجاه بريطانيا (1939-1949)، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الثاني 2019م.

3- المقاومة الفلسطينية للهجرة والاستيطان الصهيوني أواخر العهد العثماني، مجلة جامعة الأزهر، غزة (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الأول، يونيو2017م.

4- العلاقات التنظيمية بين الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية 1967-1991م، ألقي في مؤتمر علمي محكم، جامعة القدس المفتوحة، غزة عام 2013م.

5- سياسة التهجير الصهيوني للفلسطينيين 1937-1948م، ألقي في مؤتمر علمي محكم جامعة القدس المفتوحة، غزة عام 2012م.

المحتوى

الملخص 13

المقدّمة 15

مشكلة الدراسة 16

تساؤلات الدراسة 17

أهمية الدراسة 18

أهداف الدراسة 18

منهج الدراسة 19

تقسيمات الدراسة 19

المحور الأول : تشكيل حكومة عموم فلسطين 21

أولاً - المتغيرات السياسية المؤثرة في مساعي تشكيل حكومة عموم فلسطين 21

1 - قرار تقسيم فلسطين 181 21

2 - هيمنة الدول العربية على القرار الوطني الفلسطيني 24

3 - هزيمة الجيوش العربية في حرب 1948م 25

4 - قيام دولة إسرائيل 26

5 – معارضة الدول الكبرى 26

ثانياً - قيام حكومة عموم فلسطين عام 1948م 28

المحور الثاني : موقف الأردن ومؤيدوه من حكومة عموم فلسطين 33

أولاً - موقف الأردن من حكومة عموم فلسطين 33

ثانياً - موقف العراق من حكومة عموم فلسطين 45

المحور الثالث : تطور سياسة التيار المصري تجاه حكومة عموم فلسطين 49

المحور الرابع : سياسة الجامعة العربية تجاه حكومة عموم فلسطين 61

النتائج والتوصيات 70

أولاً - النتائج 70

ثانياً - التوصيات 76

المراجع 77

الملخّص

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات السياسية التي أثرت في مساعي تشكيل حكومة عموم فلسطين 1948، وبيان مواقف الدول العربية من هذه الحكومة. واعتمد الباحث في الدراسة على ثلاثة مناهج رئيسية، هي: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي والمنهج المقارن. وقسمت الدراسة إلى خمسة محاور رئيسية، تناولت تشكيل حكومة عموم فلسطين، وموقف كل من الأردن ومؤيديه، ومصر ومؤيديها من هذه الحكومة، ثم بينت موقف جامعة الدول العربية من هذه الحكومة. وأخيراً، عرضت الدراسة لأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج متعلقة بأسباب فشل حكومة عموم فلسطين، وبخاصة ما يتعلق بالجانب الفلسطيني، وموقف الدول العربية، وفشل الجامعة العربية في الاحتفاظ بموقف موحد من هذه الحكومة. أما التوصيات؛ فمن أهمها ضرورة دراسة كل موقف من مواقف الدول العربية تجاه حكومة عموم فلسطين على نحو منفصل، وبطريقة علمية معمقة؛ لأن هذا الموقف ينطوي على تعقيدات كثيرة: إستراتيجية وسياسية واقتصادية وعرقية وتاريخية. كما أوصت الدراسة بأن يدير الفلسطينيون مواقفهم فيما يتعلق بمطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بقدر من الواقعية التي تلبي الثوابت الوطنية الفلسطينية القائمة على حق العودة، وحق الاستقلال، وحق تقرير المصير.

الكلمات الدالة (المفتاحية): حكومة عموم فلسطين، الأردن، مصر، جامعة الدول العربية، الهيئة العربية العليا لفلسطين، النكبة.

المقدمة

تدخلت الدول العربية في إدارة ملف القضية الفلسطينية قبل حرب عام 1948م بعدة سنوات؛ حيث تدخلت في تعيين مندوب لفلسطين في جامعة الدول العربية في أوائل عام 1946م، ثم دعمت إعلان الهيئة العربية العليا[1]. ممثلاً لفلسطين في المحافل العربية والدولية في يونيو 1946م، ثم أشرفت على إعلان الإدارة المدنية المؤقتة، في يوليو عام 1948م، وأخيراً لعبت دوراً بارزاً ومتذبذباً تجاه حكومة عموم فلسطين، التي تم تشكيلها في سبتمبر عام 1948م (قاسمية وآخرون، 1974، ص142).

تحول الترحيب والاعتراف السريع من بعض الدول العربية بحكومة عموم فلسطين، إلى فتور عربي عن دعمها بطريقة أسرع. ولم تلبث أن جمدت أعمالها، مع الاحتفاظ لرئيسها بصفة ممثل فلسطين في الجامعة العربية (الأزعر: 1998، ص10). وقد كانت السياسة العربية قائمة على تجنب التورط في أي نزاع جديد مع إسرائيل (أحمد، 2011، ص1261). وكان هذا الأمر محور السياسات العربية المؤيدة والمعارضة، التي كانت تعاني من عدد من التجاذبات والخلافات الداخلية، ومن الضغوط الاستعمارية. وانعكست جملة المواقف العربية على مستقبل الكيانية الفلسطينية وعلى هوية الفلسطينيين الوطنية بشكل مباشر. ومع ذلك، فإن هذه القضية لم تحظ بما تستحق من الدراسة، وهو ما يعطي مبرراً علمياً للنظر فيها من جديد.

مشكلة الدراسة:

سعت الهيئة العربية العليا لفلسطين إلى إنشاء «حكومة عموم فلسطين»؛ لتملأ الفراغ الذي خلَّفه الانسحاب البريطاني من فلسطين، وللتصدي لمشروع وقرار إنشاء دولة إسرائيل على أجزاء من أرض فلسطين، وللنهوض بأعباء الأنشطة السياسية والعسكرية الفلسطينية؛ باعتبار أن القضية الفلسطينية فلسطينية، في المقام الأول، عربية وإسلامية، مع كل ذلك وبعده. ولكن الدول العربية المعنية في ذلك الحين، على الرغم من قناعاتها بمشروعية السياسة الفلسطينية ومنطقيتها، وأنها ترفع

(1) شكل مجلس الجامعة المنعقد بدمشق «الهيئة العربية العليا لفلسطين» من جمال الحسيني، وإميل الغوري، وأحمد حلمي عبد الباقي، وحسين فخري الخالدي، على أن يتولى رئاستها الحاج أمين الحسيني، وذلك في 1946/6/12. ويعني هذا التشكيل أن الهيئة تابعة لوصاية النظام الإقليمي العربي على القضية الفلسطينية.

العبء عن كواهل الدول العربية الخارجة للتو من تحت نير الاستعمار، فإن معظم الحكومات العربية اختلفت حول مشروعية وأحقية الشعب الفلسطيني في إنشاء هذه الحكومة. وقد انعكس ذلك على مواقف الدول العربية من مشروع إنشاء حكومة عموم فلسطين، ومن دعم وفتور دعم بعض هذه الدول، لأسباب تتعلق بواقعها السياسي الداخلي ومنافستها لبعض الدول العربية الأخرى، من جهة، ومعارضة بعض الدول العربية للمشروع من أساسه واعتباره عدواناً وخيانة للمشروع العربي الأشمل الهادف إلى إقامة الدولة العربية الكبرى، من جهة أخرى، وذلك بغض النظر عما يمكن أن يلحق بمستقبل الهوية السياسية لفلسطين. وهكذا أدى هذا التباين إلى وأد حكومة عموم فلسطين وإجهاض برنامجها التحرري، في الوقت الذي بدت فيه المواقف العربية غير قادرة على النهوض بمشروع تحرري بديل، بل غير قادرة على الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في المؤسسات الدولية، على الرغم من أنها صادرت التمثيل الفلسطيني، وقامت باحتكاره سياسياً ونضالياً، من خلال التحدث باسم الشعب الفلسطيني، في المحافل الدولية، وبتحييد قوات جيش الجهاد المقدس الفلسطيني التابع للهيئة العربية العليا. ومن ثم خلصت المواقف العربية إلى فشل حرب التحرير، وإلى القبول بالوجود الواقعي لإسرائيل من خلال توقيع اتفاقات الهدنة معها، سنة 1949م. ناهيك عن تذويب الهوية السياسية الفلسطينية وتهميش بل محاصرة حكومة عموم فلسطين، وحرمانها من حق تمثيل الشعب الفلسطيني، في جامعة الدول العربية أو في مؤسسات الأمم المتحدة. ونظراً لأن جل هذه الأحداث لم تحظ بدراسة علمية مفصلة وشاملة، فإن هذه الدراسة تلتمس أن تسد النقص وتغطي بعض هذه المساحة العلمية التي تحتاج إلى مزيد من التحليل وتسليط الأضواء، وبخاصة بعد مرور أكثر من سبعين عاماً على تشكيل حكومة عموم فلسطين، وعلى وأدها بعد فترة وجيزة من تشكيلها، دون أن نلمس مراجعة عربية لجملة المواقف العربية المتباينة من القضية الفلسطينية، ومن الهوية السياسية الفلسطينية، على الرغم من الاعتراف المتباين بمنظمة التحرير، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

تساؤلات الدراسة:

1- ومن خلال ما سبق يطرح الباحث التساؤل الرئيس الآتي: ما الأبعاد السياسية للمواقف العربية تجاه حكومة عموم فلسطين؟، ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية، منها:

2- ما المتغيرات السياسية الفلسطينية والعربية إبان مساعي تشكيل حكومة عموم فلسطين؟

3- ما الجهود التي بذلها الفلسطينيون لإقامة حكومة عموم فلسطين

4- ما أبعاد وتداعيات تباين المواقف العربية، من حكومة عموم فلسطين؟

5- ما طبيعة موقف الجامعة العربية من حكومة عموم فلسطين؟

6- ما عوامل وتداعيات شلل موقف الجامعة العربية تجاه «حكومة عموم فلسطين»؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة مما يأتي:

1- تفيد الباحثين والمهتمين بالقضية الفلسطينية في الوقوف على فترة مهمة من تاريخ القضية الفلسطينية، وهي الفترة التي أعقبت النكبة مباشرة.

2- تثري المكتبة الفلسطينية والعربية بهذا النوع من الدراسات، الذي تعتبر الكتابة فيه نادرة.

3- تفيد صناع القرار السياسي الفلسطيني، والمعنيين بإقامة الدولة الفلسطينية في الوقت الراهن.

4- تدعو الدول العربية المعنية إلى مراجعة مواقفها تجاه حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وتقرير مصيرهم، بحسب القانون والشرعية الدولية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1- إبراز المتغيرات السياسية التي أثرت في مشروع تشكيل حكومة عموم فلسطين.

2- تحديد المواقف العربية من حكومة عموم فلسطين.

3- عرض تحولات سياسة الجامعة العربية من حكومة عموم فلسطين.

4- بيان الآثار التي ترتبت على تباين المواقف العربية من حكومة عموم فلسطين.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في الدراسة على ثلاثة مناهج رئيسة، هي:

1- **المنهج التاريخي**: وذلك لرصد التسلسل الزمني لموضوع الدراسة، وبيان بيئة الأحداث وشخوصها وإتاحة الفرصة أمام القارئ للمقارنة بين المواقف المختلفة، بالإضافة إلى ترجيح المواقف التي يعتقد الباحث في صحتها، دون الخوض في التفاصيل؛ نظراً لطبيعة الدراسة.

2- **المنهج الوصفي**: وذلك لتوصيف وتحليل الأحداث والتطورات التي مرت بها حكومة عموم فلسطين؛ تمهيداً لاستخلاص النتائج وأخذ العبر، وتعرِّف بأثرها على مستقبل القضية في حينه.

3- **المنهج المقارن**: وذلك للإفادة من المنهجين السابقين، بالمقارنة التاريخية والتحليلية، وبيان أوجه الشبه والاختلاف بين المواقف المتقاربة أو المتباينة للدول العربية، من حكومة عموم فلسطين.

تقسيمات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى خمسة محاور رئيسة، هي:

- المحور الأول: تشكيل حكومة عموم فلسطين:
- المحور الثاني: موقف الأردن ومؤيدوه من حكومة عموم فلسطين:
- المحور الثالث: تحولات سياسة التيار المصري تجاه حكومة عموم فلسطين.
- المحور الرابع: موقف جامعة الدول العربية من حكومة عموم فلسطين:
- المحور الخامس: النتائج والتوصيات.

المحور الأول

تشكيل حكومة عموم فلسطين

أولاً- المتغيرات السياسية المؤثرة في مساعي تشكيل حكومة عموم فلسطين:

تأثرت مساعي تشكيل حكومة عموم فلسطين بجملة من المتغيرات السياسية التي عرقلت إنشاءها، ثم حالت دون تمكينها من ممارسة الصلاحيات المنوطة بها، ومن تلك المتغيرات:

1 - قرار تقسيم فلسطين 181:

يمكن الربط بين قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947م، ومخططات المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في «بازل»، بسويسرا، عام 1897م، وخطط لإقامة دولة إسرائيل خلال خمسين عاماً (Khalidi, 1993, pp. 30-47 & Herzl: 1960,Vol. I, p. 296). ثم علق هرتزل على ذلك بقوله: «في غضون خمس سنوات، ربما خلال خمسين سنة، سيستوعب كل الناس هذه الفكرة» (Herzl: 1960,Vol. II, p. 581). وقد قوبل هذا المخطط برفض الفلسطينيين والعرب والمسلمين، وعلى رأسهم السلطان عبدالحميد الذي قال: «لا أستطيع بيع بوصة واحدة لليهود؛ لأنها ليست ملكي بل ملك المسلمين» (بني مرجة، 1984، ص 225). وقد بدأت أولى الخطوات العملية نحو تحقيق ذلك الحلم في مشروع اللجنة الملكية المعروف بلجنة بيل لسنة 1937م (عبد الرحمن، 1980، ص242) الذي اقترح تقسيم فلسطين إلى دولتين وفقاً لترتيبات سياسية وسكانية واقتصادية خاصة (Khalidi, 2006, p. 181)، وعلى رأسها تبادل للأراضي والسكان (Bose, 2009, p. 223). ومن الجدير بالذكر أن الحركة الصهيونية قبلت بالمشروع باعتباره مقدمة للسيطرة على كل الأراضي الفلسطينية (Morris, 2011, p. 138)، في حين رفضه الفلسطينيون والعرب؛ لأنه يحول دون إقامة الدولة الفلسطينية على عموم الأراضي الفلسطينية (Finkelstein, 2005, p. 280). ثم تحقق فعلاً بصدور قرار التقسيم وإعلان قيام دولة إسرائيل سنة 1947 – 1948م.

شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 مايو 1947م لجنة اليونسكوب (United Nation Special Committee on Palestine)، وضمت 11 دولة، بضغط من أمريكا وبريطانيا؛ لتقييم الأوضاع في فلسطين، بما فيها أوضاع اليهود المشردين في أوروبا، من جراء الحرب العالمية الثانية (لقويرح، 2016/2015، 54). وقاطعت الهيئة العربية العليا لجنة التحقيق هذه؛ لكونها لم تضع في مقترحاتها الاستقلال التام لفلسطين (جبارة، 1998، ص277)؛ ولفشلها في فصل مشكلة يهود العالم عن مشكلة فلسطين (سيسالم، 2005، ص50).وقد لعب الرئيس الأمريكي «ترومان» في الفترة بين 1945 و1946م دوراً كبيراً في التسريع بقرار التقسيم؛ إذ ضغط على بريطانيا للسماح بدخول نحو مائة ألف مهاجر صهيوني، (Truman,1965, p.162)؛ وذلك بهدف الوصول بإجمالي الصهاينة في فلسطين إلى 600000 يهودي، ثم مارس ضغوطاً هائلة على الدول المنضوية تحت لواء هيئة الأمم المتحدة إلى أن تم تمرير قرار التقسيم.

ومهما يكن فقد صدر قرار التقسيم، بعد تدخلات وتعديلات استعمارية كثيرة، انتهت بصياغة قرار التقسيم على النحو التالي (U.N.G.A; 1947):

- تنشأ في فلسطين دولتان مستقلتان: عربية ويهودية، وحكم دولي خاص بمدينة القدس.
- ينشأ في كل دولة، بأسرع ما يمكن، مجلس حكومة مؤقت.
- توعز اللجنة إلى مجلسي الحكومة المؤقتين لكل من الدولتين العربية واليهودية بعد تكوينهما، المضي في إنشاء أجهزة الحكومة الإدارية المركزية منها والمحلية.
- يُجري مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة انتخابات «الجمعية التأسيسية» على أسس ديمقراطية.
- تضع الجمعية التأسيسية لكل دولة مسودة دستور ديمقراطي.

وقد تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم 128 بـ 33 صوتاً مقابل 13 صوتاً. في حين رفضته الدول العربية القائمة في حينه، وهي: مصر والعراق،

ولبنان والمملكة العربية السعودية، وسوريا واليمن (U. N. G. A: 1947)؛ لأنها كانت تتبنى فكرة إقامة دولة عربية، على أرض فلسطين، تجمع بين مواطنيها من العرب واليهود على أساس ديمقراطي.

ويمكن للباحث أن يشير، هنا، إلى عدة نقاط جوهرية، فيما يتعلق بإقامة الدولة العربية الفلسطينية في قرار التقسيم، ومنها:

- أن القرار يتبنى فكرة إقامة دولة فلسطينية تقف إلى جوار الدولة اليهودية، وتتساوى معها في الحقوق والواجبات. وقد لوَّح القرار بإمكان التنفيذ بالقوة، في حالة رفض الفلسطينيين للقرار (Quandt & Others, 1973, p. 7).
- أن القرار خصص للدولة الفلسطينية نحو 44% فقط، من أراضي فلسطين التاريخية، مع أنهم كانوا يشكلون أكثر من ثلثي السكان، في حين خصص للدولة اليهودية، نحو 55% من المساحة الإجمالية لفلسطين، مع أنه لم يكن في حوزتهم على أرض الواقع سوى نحو 7% من الأراضي، بينما نص القرار على اعتبار مدينة القدس، وبعض نواحيها كياناً سياسياً خاضعاً للإشراف الدولي (الخالدي، 1998، 7).
- أن القرار ربط حق منح العضوية للدولة الوليدة بشرط إقامتها على أرض الواقع، ووفقاً لأحكام القرار 181.
- أن ستاً من الدول العربية (التي سبق ذكرها) رفضت التقسيم، وطالبت بإقامة دولة فلسطينية عربية يهودية، تضم كل مواطنيها، وتقوم على أسس دستورية وديمقراطية (Morris, 2008, p. 75).
- أن العصابات الصهيونية قبلت بالقرار حرصاً على نيل المشروعية الدولية، ولكنها كانت على قناعة بأن إقامة الدولة اليهودية، واستمرارها، لا يتم إلا بالقوة، وأن القوى العربية مجتمعة كانت أضعف من أن تتصدى لهذا الهدف؛ ومن ثم فإن القبول بالقرار يعتبر مرحلة أولية تسمح بإقامة الدولة اليهودية، في حين تتولى الدولة اليهودية نفسها، في مرحلة لاحقة، مهمة توسيع حدودها وإقامة دولتها الكبرى (الحسيني، 2015، ص 579).

ومهما يكن، فقد كان قرار التقسيم، في أحد وجوهه، بمثابة إقرار دولي بحق الشعب الفلسطيني في إقامة كيانه الوطني المستقل، في إطار جغرافي محدد، وفي صيغة قانونية حاسمة (الشعيبي، 1977، ص11)، وهو الإقرار الدولي الذي لا يسقط بالتقادم؛ لأنه يستند إلى حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، وإنشاء كيانها السياسي المستقل.

2 - هيمنة الدول العربية على القرار الوطني الفلسطيني:

ازداد التأثير العربي على السياسة الفلسطينية بوتيرة متسارعة، منذ أن أعلنت سلطات الانتداب البريطاني حل اللجنة العربية العليا في سبتمبر عام 1937م، ثم تضاعف هذا التأثير بعد إنشاء الجامعة العربية سنة 1945م؛ حيث أصبح القرار السياسي الفلسطيني مرهوناً بموافقة الجامعة العربية؛ وذلك بعد حسمها لقضية إنشاء «الهيئة العربية العليا» في عام 1946م، وبعد أن قرر مجلس الجامعة العربية في 1946/3/30م أن «اختيار مندوبين عن فلسطين هو من حق مجلس الجامعة وحده». ومن هنا أصبحت الساحة السياسية الفلسطينية أضعف من أن تتولى اختيار من يمثلها في الجامعة، وصودر قرارها لصالح الدول العربية التي لم تكن على سياسة موحدة تجاه فلسطين، أو تجاه القيادات الفلسطينية، وهو الأمر الذي تجلى في مواقفها المختلفة تجاه مشروع إنشاء الحكومة الفلسطينية الجديدة (الأزعر، 1998، ص16).

3 - هزيمة الجيوش العربية في حرب 1948م:

اندلع الصراع العربي الإسرائيلي بعد إنهاء الانتداب، فلسطينياً إسرائيلياً؛ نظراً لرفض القوات العربية إرسال جيوشها للمشاركة في الحرب قبل خروج بريطانيا من فلسطين. ومن ثم تحمّل الفلسطينيون أعباء الحرب في الأشهر الستة الأولى، بالاشتراك مع متطوعي «جيش الإنقاذ». وفي هذه الفترة، عانى الفلسطينيون من ضآلة الدعم العربي، ومن رفض بعض الدول العربية، مشاركة مقاتلي كتائب جيش الجهاد المقدس.

وكان دخول سبعة جيوش عربية: هي قوات مصر والأردن وسوريا والعراق والسعودية ولبنان، بالإضافة إلى جيش الإنقاذ العربي، للمشاركة في الحرب ضد الصهاينة مشهداً هزلياً؛ إذ إنه لم يتعدّ عدد المقاتلين العرب مجتمعين 24 ألف مقاتل،

في حين بلغ عدد رجال العصابات الصهيونية، عند بداية الحرب، نحو 70 ألف مقاتل. وقد عانت الجيوش العربية من ضعف التنسيق، ومن قلة الإمكانات الحربية، كما عانت من سوء القيادة العسكرية، حيث كلف مجلس جامعة الدول العربية الملك عبد الله قائداً عسكرياً عاماً للجيوش العربية في منطقة القدس (الهواري، 1955، 271). وكان لقلة خبرة الجيوش العربية في القتال، ووقوع معظمها تحت تأثير نفوذ الاستعمار البريطاني، ومخططاته الاستعمارية في المنطقة العربية، دور في ضعف أدائها العسكري، وهزيمتها، أمام القوات الصهيونية (دروزة، 1959م، ص 80–89). وكان الجيش المصري يسيطر على إقليم غزة في شريط طولي بعمق 14ميلاً، بينما كان الجيش الأردني في وسط فلسطين، والجيش العراقي في شمال وسط فلسطين (Shlaim: 1990, p. 39).

4 - قيام دولة إسرائيل:

لم يكن قيام دولة إسرائيل وليد قرار التقسيم، وإنما وليد جهود كبيرة بذلتها الحركة الصهيونية، ويسرت بريطانيا سبل تنفيذها طوال فترة الانتداب، حتى أصبحت دولة إسرائيل حقيقة واقعة على الأرض، قبل الإعلان عن قيامها بعدة سنوات؛ إذ كان الصهاينة يسيطرون على معظم البنى التحتية في فلسطين، وبخاصة المشاريع الحيوية الكبرى من كهرباء ومواصلات ومياه ومشاريع تنمية زراعية، ناهيك عن حصولهم على كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة، ومن القادة العسكريين ذوي الخبرة القتالية العالية. ويضاف إلى ذلك أن العصابات الصهيونية سيطرت على جميع المخازن الحربية البريطانية التي كانت تحت تصرف قوات الانتداب. وهكذا يمكن القول إن إسرائيل كانت قوة كبيرة على الأرض وتملك كل مقومات القوة والدولة، على الرغم من أنها كانت تملك أقل من ثلث السكان، وأقل من 7 % من المساحة الإجمالية لفلسطين، كما سبق بيانه.

5 – معارضة الدول الكبرى:

رفضت بريطانيا مقترح الملك عبد الله بإقامة دولة الأردن الكبرى؛ لأن إقامة مثل هذا الكيان لا يتفق مع سياسة بريطانيا لما بعد انهاء الانتداب (Shlaim: 1990, p.40). وذلك لأن بريطانيا كانت ترى أن تشكيل حكومة فلسطينية

يعني تشكل حكومة للمفتي التي ستكون مرتعاً للأفكار المتعصبة تجاه فكرة الدولة اليهودية. ومن ثم مارست وزارة الخارجية البريطانية ضغوطاً كبيرة على العواصم العربية للحيلولة دون إعلان حكومة عموم فلسطين؛ لأن إعلانها يأتي في توقيت خاطئ، ويلبي مصالح المفتي، دون أن يلتفت إلى مجمل السياسات الدولية تجاه فلسطين والمنطقة (Shlaim: 1990, p.40).

أما الموقف الأمريكي؛ فقد كان يدعم الهجرة الصهيونية ابتداءً، وهو ما يتنافى مع مبدأ تقرير المصير وإقامة دولة وحكومة فلسطينية منتخبة من قبل الشعب. كما كانت أمريكا أكبر نصير لتقسيم فلسطين بطريقة بعيدة كل البعد عن العدالة الدولية وعن حق تقرير المصير، كما كانت أسبق الدول للاعتراف بدولة إسرائيل، عند قيامها. ويضاف إلى ذلك أن موقف أمريكا، في ذلك الحين كان يصدر عن الموقف البريطاني من جهة، وعن تأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة من جهة أخرى.

لقد رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بحكومة عموم فلسطين في غزة؛ بحجة أنها ملتزمة باقتراح الوسيط الدولي التابع للأمم المتحدة، الذي أوصى بأن تكون فلسطين على النحو المحدد في صك الانتداب الأصلي، وأن من الضروري أن تشكل مع شرق الأردن اتحاداً فدرالياً، وأن أمريكا تعتقد أن المفتي فقد مصداقيته بسبب تطلعاته السياسية غير الواقعية فيما يتعلق بهزيمة الميليشيات اليهودية. لاحظ برنادوت أنه «يبدو كما لو أنه في الظروف الحالية، وأن معظم العرب الفلسطينيين راضون تماماً بفكرة دمجهم في شرق الأردن» (Bernadotte, 1951, 112-113). ومن ثم يمكن القول إن أمريكا كانت ضد مشروع إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وضد عرض طلب عضويتها على هيئة الأمم المتحدة (عرار،2000، ص 199–202).

ولم يدعم الاتحاد السوفيتي مشروع إقامة حكومة عموم فلسطين؛ إذ كانت سياسته تنطلق، كسياسة غيره من الدول، من مصالحه الخاصة (Velie, Lesler, 1969, p 19). وقد كان الموقف السوفيتي منحازاً لإسرائيل وداعماً دعماً تاماً للتقسيم، ولقيام دولة إسرائيل؛ لاعتقاده أن هذا الدعم سيتيح فرصة كبرى لنشر الشيوعية والدوران في فلكها، وبخاصة أن إسرائيل تتعامل مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي بنجاح. ويضاف إلى ذلك أن عدداً كبيراً من قادة الحركة

الصهيونية كانوا من أصل روسي، ويمكن أن يشكلوا قوة ضاغطة نحو دعم السياسة السوفييتية في المنطقة برمتها (Behbehani,1986, 75)، وأن دعمه لقيام إسرائيل سيعطي فرصة للاتحاد السوفييتي، بشكل مباشر أو غير مباشر، للتغلغل في منطقة الشرق الأوسط ومنافسة السياسة الأمريكية فيه، وفي خلق فجوة في العلاقات البريطانية الأمريكية، وأنه لم يكن مضطراً لمجاملة الدول العربية التي كانت حكوماتها ضد التيار الشيوعي على طول الخط. ومن الملاحظ أن موقف الاتحاد السوفييتي تجاه تقسيم فلسطين سنة 1947م، قد تغير بعد اكتشاف مؤامرة محاولة قتل بعض كبار القادة السوفييت، على يد نحو خمسة عشر طبيباً، كان منهم ستة من اليهود.

ثانياً- قيام حكومة عموم فلسطين عام 1948م:

ويعتبر السعي لإقامة دولة فلسطين بمثابة سعي لإعادة الشعب الفلسطيني، بأهله وقدراته وأرضه إلى الوجود (بهاء الدين: 1968، ص7)؛ ولهذا تقدم المفتي للجامعة العربية، في أكتوبر ثم في ديسمبر من عام 1947م بطلب تشكيل حكومة ظل فلسطينية تحت رعاية مجلس الجامعة العربية، ولكن طلبه قوبل بالرفض (Shlaim: 1990, p.38)، واتخذت الهيئة العربية العليا قراراً بإقامة حكومة فلسطينية في5 يناير 1948؛ أي قبل خوض حرب المتطوعين، وقبل انتهاء الانتداب البريطاني، وقبل أن تدخل الجيوش العربية لفلسطين، بنحو خمسة أشهر (حوراني، 2003، ص424–425). ثم قدمت الهيئة العربية مطلبها مرة أخرى، للجامعة العربية في شباط/ فبراير من العام نفسه، على أن تقيم نظاماً مؤقتاً للبلاد يعرف باسم الإدارة الفلسطينية العامة؛ بحيث يتم إعلان فلسطين دولة مستقلة وديمقراطية في 15 مايو عام 1948م. وذلك «استناداً لما تتمتع به الهيئة من ثقة الشعب الفلسطيني، ومن الاعتراف العربي» (الأزعر، 1998، ص 21–22).

ثم اقترح الحاج أمين الحسيني، مرة أخرى– بعد رفض العرب لقرار التقسيم، وقرارهم بدخول الحرب لتحرير فلسطين والمحافظة على طابعها العربي بالقوة– تأليف حكومة عربية في فلسطين على الفور، على أن يتم تسليح الفلسطينيين ودعمهم، دون دخول الجيوش العربية النظامية في الحرب. ولكن لم يأخذ هذا المقترح

طريقه للتنفيذ؛ بسبب معارضة بعض الدول العربية لقيام هذه الحكومة (الحوت، 1974، 580)؛ وهو الأمر الذي دفع الجامعة العربية إلى التراجع عن موقفها السابق، والاكتفاء بإقرار «وجاهة الفكرة ومشروعيتها وضرورتها وأنها حق طبيعي لأهل فلسطين» (دروزة، 1960، ص 211).

ومن ثم؛ لم يتم طرح مبادرة تشكيل حكومة فلسطينية بشكل جدي إلا بعد انتهاء الحرب، وذلك بهدف:

- إيجاد ممثلين لشعب فلسطين يتولون الحديث باسمه في المحافل الدولية، وبخاصة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- رغبة الهيئة العربية العليا في الحيلولة دون إلحاق القسم الذي لم يسيطر عليه الجانب اليهودي في شرق فلسطين بشرق الأردن، والحيلولة دون ضمه لدولة الملك عبد الله.

ثم جددت الهيئة العربية العليا التي كانت قد قررت تشكيل إدارة قومية لفلسطين بأكملها، في أوائل شباط فبراير 1948 م، مطلب اعتماد الجامعة العربية للقرار الفلسطيني بإنشاء حكومة فلسطينية (العارف، د.ت، ج3، ص703)، والإعلان عن استقلال فلسطين (سخنيني، 1985، ص 217–218). ولكن لم يتم بحث المقترح الفلسطيني؛ بحجة عدم انتهاء اللجنة السياسية للجامعة من بحث الموضوعات المتعلقة بالمسألة (سخنيني، 1985، ص 217–218). ثم انتهزت الهيئة العربية فرصة اجتماع مجلس الجامعة يوم 1948/7/8؛ أي بعد إعلان الهدنة الأولى في 1948/6/11، وطالبت مجدداً بإنشاء حكومة مسؤولة أمام مجلس وطني يمثل البلاد على قدر المستطاع. وفي ظل هذه الظروف، قررت الهيئة العربية العليا في الثالث والعشرين من شهر سبتمبر عام 1948م تشكيل الحكومة، وقد وافق مجلس الجامعة على تشكيلها. وقد عرفت هذه الحكومة باسم حكومة عموم فلسطين (Filastin, 1963, 6-11)؛ بهدف لملء الفراغ الذي نتج عن انسحاب بريطانيا من فلسطين، في الوقت الذي كانت فيه الحركة الصهيونية قد أعلنت دولة إسرائيل في 1948/5/14م. وهكذا تم إعلان «حكومة عموم فلسطين « في غزة، كما تمت الدعوة إلى مجلس وطني فلسطيني في 1948/10/1م برئاسة الحاج أمين الحسيني، وذلك لتثبيت الشرعية الدستورية للحكومة الفلسطينية (شلايم، 2013،

ص 66). وقد تمت دعوة نحو 150 شخصية فلسطينية، حضر منها 85 شخصية، فقط (جبارة، 1998، ص 318 وشبيب: 1988، ص136).

ومهما يكن فقد أعلن المؤتمر إقامة دولة فلسطينية حرة ديمقراطية وذات سيادة على الحدود التاريخية لفلسطين. وترأسها حكومة هي «حكومة عموم فلسطين». وحدد شكل النظام السياسي فيها على النحو الآتي (مصطفى: 1986، ص155):

- مجلس وطني من ممثلي شعب فلسطين.
- مجلس أعلى يتكون من رئيس المجلس الوطني ورئيس المحكمة العليا ورئيس الحكومة، على أن يكون رئيس المجلس الوطني رئيساً له، وأن يتولى المجلس مهام رئيس الجمهورية، في الدعوة لانعقاد المجلس الوطني، وفي تكليف من يراه مناسباً لرئاسة الدولة، وفي المصادقة على تشكيل الوزارة.
- الحكومة، وتتكون من رئيس وأعضاء يسمون وزراء.
- مجلس الدفاع، ويتكون من رئيس المجلس الوطني رئيساً ورئيس الحكومة ووزير الدفاع.

وقد انتخب المجلس الوطني الحاج أمين الحسيني رئيساً له، وقرر منح الثقة للوزارة (وثائق القضية، جـ 2، 694–696) والحكومة الوليدة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي (صالح، 2012، ص 63–64).

وأبلغ أحمد حلمي عبد الباقي الحكومات العربية بذلك بقوله: «أتشرف بإحاطة معاليكم علماً أنه بالنظر لما لأهل فلسطين من حق طبيعي في تقرير مصيرهم، واستناداً إلى مقررات اللجنة السياسية ومباحثاتها تقرر إعلان فلسطين بأجمعها وحدودها المعروفة من قبل انتهاء الانتداب البريطاني عليها، دولة مستقلة وإقامة «حكومة عموم فلسطين» فيها (حمدان، 2006، ص 196). وذلك «لتضطلع بالمهام التي يتطلبها الموقف، ولاستكمال الأسباب والعوامل التي تجعل منها حكومة ديمقراطية مسؤولة أمام مجلس وطني تمثيلي، إلى أن يتيسر القيام بانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستور البلاد «(العارف، جـ3، 2007، ص 705–706).

وقد ضمت حكومة عموم فلسطين عدة شخصيات فلسطينية، كان لها دور كبير في الحركة الوطنية، وذلك على النحو الآتي (محسن، 1998، 351): أحمد حلمي عبد الباقي (رئيساً للوزراء)، وجمال الحسيني (وزيراً للخارجية) وعوني عبد الهادي (وزيراً للشئون الاجتماعية) وميشيل ابيكاريوس (وزيراً للمالية)، ورجائي الحسيني (وزيراً للدفاع)، ود. حسين فخري الخالدي (وزيراً للصحة)، د. فوتي فريج (وزيراً للاقتصاد)، وأمين عقل (وزيراً للزراعة)، ويوسف صهيون (وزيراً للدعاية)، وأكرم زعيتر (وزيراً للمعارف)، وعلي حسنا (وزيراً للعدل)، وأنور نسيبة (سكرتيراً للحكومة). ومهما يكن فإن إعلان قيام حكومة عموم فلسطين يعتبر تحدياً لمؤامرة محو اسم فلسطين بتخطيط بريطاني؛ بقصد تأمين الاستقرار لدولة إسرائيل الوليدة (بهاء الدين وآخرون، 1968، ص41). ومن الجدير بالذكر أن مجلس الجامعة العربية وجه نداءً للشعب الفلسطيني ليقوم بدعم حكومته ويساهم في تحرير وطنه (دروزة، 211–212)، وأن غالبية أعضاء الحكومة الفلسطينية كانوا من أنصار المفتي. وأخيراً، لا بد من القول إن اختصاص حكومة عموم فلسطين الفعلي قد اقتصر على قطاع غزة (Gelber, 2006, 177-178).

المحور الثاني

موقف الأردن ومؤيدوه من حكومة عموم فلسطين

يمكن للباحث أن يؤكد أن الموقف الأردني من حكومة عموم فلسطين أكثر حدة من موقف مؤيدوه، وأن موقف العراق، تحديداً، يتميز بقدر من المرونة والمناورة التي كانت تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الأردن ومخالفيه، وإن كان يدعم الموقف الأردني، في نهاية المطاف.

أولاً- موقف الأردن من حكومة عموم فلسطين:

كانت الدول العربية، في ذلك الحين، منقسمة على نفسها إلى جبهتين: إحداهما هي الجبهة الهاشمية المكونة من الأردن والعراق، والثانية التي كانت تضم مصر والسعودية وسوريا. وسيتم عرض مواقف التيار الأول في هذا المحور، ثم يتم إتباعه بمواقف التيار الثاني في المحور التالي.

ويجدر بالباحث أن يرصد المتغيرات السياسية التي ساهمت في تشكيل الموقف الأردني، من حكومة عموم فلسطين، إلى حد بعيد، قبل أن يتم رصد الموقف الأردني نفسه من هذه الحكومة. فقد كانت سياسة الأردن تجاه حكومة عموم فلسطين تقوم على عدة مرتكزات أساسية، منها أن الأردن بلد فقير الموارد، معزول إلى حد كبير عن المياه الدولية، وهو دائم الحاجة للاتصال بالعالم عبر البحر المتوسط. وقد كان هذا المتغير وراء قيام الملك عبد الله الأول بضم الضفة الغربية لإمارة شرق الأردن، على أمل أن يُعْطَى منفذاً للبحر المتوسط.

وكان لواقع التركيب السكاني الأردني، الناتج من هجرة كثير من الفلسطينيين إلى الأردن قبل عام 1948م، وعن لجوء عدد كبير من المهاجرين، أثناء حرب تحرير فلسطين سنة 1948؛ وهو الأمر الذي جعل نصف سكان الأردن من الفلسطينيين، كما جعل عملية ضم الضفة الغربية أمراً بالغ الحيوية، ويمنح الأردن مشروعية بنية النظام السياسي، الذي يتحقق بتوازن العناصر السكانية على الأرض التي يقيمون فيها. لقد كان سكان الأردن عند ضم الضفة الغربية لإمارة شرق الأردن عام 1950م، نحو نصف عدد السكان؛ ومن ثم، من الأهمية أن يكون هؤلاء شركاء

في الأرض التي تقوم عليها الدولة ليكونوا شركاء في المواطنة. وهو ما يمنح الأردن قدراً كبيراً من الاستقرار السياسي (العمري، 2017، ص 56).

وكان الموقف الأردني يتأثر، في ذلك الحين بالسياسة البريطانية صاحبة المنَّة في الموافقة على ضمه لعصبة الأمم المتحدة. ناهيك عن كونها القوة الدولية المؤثرة على القرار السياسي الأردني، وعلى إدارة القوات الأردنية، وهي الإدارة التي استمرت حتى بداية الحرب العربية الإسرائيلية الأولى سنة 1956م. ومما لا شك فيه أن بريطانيا كانت مع تقسيم فلسطين، ومع سيطرة الأردن على الأجزاء العربية الباقية في فلسطين.

إن الأردن كان يعتقد أنه صاحب الحق في الولاية على القسم العربي من فلسطين، وأن الإشراف على المقدسات الإسلامية في فلسطين وإدارتها، يمنح الأردن مكانة سياسية ودينية.

ومهما يكن فإن جذور الموقف الأردني من فكرة الدولة الفلسطينية تعود إلى وقت مبكر من عمر الاحتلال البريطاني لفلسطين؛ فقد طلب الأمير عبد الله، في أثناء محادثاته مع تشرشل في القدس سنة 1921م، موافقة بريطانيا على وحدة الأردن وفلسطين؛ لتكونا جزءاً من مشروع دولة سوريا الكبرى (العمري: 2017، ص 15)، أو دولة الأردن الكبيرة؛ وذلك انطلاقاً من تفاهمات بريطانيا مع الشريف حسين، ووعدها بالموافقة على إقامة دولة أو دول عربية، بعد نهاية الحرب. ثم طلب من بريطانيا سنة 1934م، أن توافق على تأسيس مملكة متحدة من فلسطين وشرق الأردن (العمري: 2017، ص16–17). ولكن بريطانيا رفضت الاستجابة لهذا الطلب (العمري، 2017، ص16–17)؛ لأنه يصطدم بالوعود والالتزامات التي قطعتها بريطانيا على نفسها، تجاه قادة الحركة الصهيونية، ولأنها لم تكن معنية بإقامة دولة موحدة، وهي صاحبة النظرية التفتيتية الاستعمارية القائمة على أساس «فرق تسد».

وأكد الأردن في مذكرته المرفوعة للجنة الملكية «لجنة بيل» في10 كانون الثاني/ يناير 1937م، أن قضية فلسطين هي قضية كل العرب، وليس عرب فلسطين وحدهم، وذلك لما يربطهم بفلسطين، من صلات قومية ودينية ووحدة المصير. . إلخ (العمري: 2017، ص 34).

وبناء على مداولات اللجنة مع الملك عبد الله في عمان، اقترحت اللجنة تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام، يضم القسم الأول دولة عربية في أقضية نابلس وجنين وطول كرم ويافا والرملة والقدس وبيت لحم، على أن تضم إلى شرق الأردن، وترتبط مع بريطانيا بمعاهدة صداقة؛ ومن ثم حث الملك عبد الله الفلسطينيين على القبول بمقترحات لجنة بيل المشار إليها آنفاً (العمري: 2017، ص 40).

وأبلغ رئيس وزراء الأردن، توفيق أبو الهدى، عام 1944م، نائب المندوب السامي في عمان، إليك كيركبرايد أنه «لا يرى خياراً آخر سوى التقسيم. ولكن الأمر يتوقف على نوع التقسيم» (العوري، 1997، ص230).

بناء على هذه المتغيرات، كان الملك عبد الله ملك الأردن مدفوعاً بطموحه لأن يصبح حاكماً لسوريا الكبرى التي تشمل الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين (روجان وآخرون، 2001، ص85–86). ومن هنا تحددت أهداف الأردن قبل تشكيل حكومة عموم فلسطين، في ضم الأجزاء العربية من فلسطين للمملكة الأردنية في حال حدوث أي تقسيم لها (الأزعر، 1998، ص66–67).

وقد كتب غلوب باشا في مذكراته أن ضم القسم العربي من فلسطين قد تم التفاهم عليه بين رئيس وزراء الأردن «توفيق أبو الهدى»، و«بيفين» وزير الخارجية البريطاني في لقائهما في لندن عام 1948م، حيث يقول أبو الهدى: «وقد ارتأت حكومة شرقي الأردن، وفقاً لذلك، إرسال الجيش العربي عبر الأردن حين ينتهي الانتداب البريطاني، واحتلال ذلك القسم من فلسطين المقرر للعرب، والمجاور لحدود الأردن». ولكن بيفن قاطعه بقوله: «يبدو أنه الشيء الواضح للعمل»، ثم حذره بقوله: «ولكن لا تذهبوا وتغزوا الأراضي التي هي من نصيب اليهود» (غلوب، 2008، ص38–39، والعقاد، 1968، ص61–62).

وتقاطعت سياسة الحكومة البريطانية مع سياسة الدولة العبرية على رفض قيام كيان سياسي فلسطيني؛ حيث أعلنت الحكومة البريطانية أنه لا يمكن أن تقوم وتعيش حكومة عربية في الأقسام الباقية من فلسطين، وأن الحل المعقول هو الضم والدمج مع شرق الأردن (جبارة، 1998، ص 320 – 321). ولعل تلك التفاهمات الأردنية البريطانية لإنشاء مشروع الأردن الكبير، شكلت نوعاً من التعويض للملك

عبد الله الهاشمي عن فشل مشروع سورية الكبرى، الذي اعتقد أنه سيحقق النجاح الذي لم يحققه أخوه من قبل، وقد أكدت مذكرات الملك عبد الله تلك الاستنتاجات؛ ففي حديثه عن تشرتشل: «هو الذي حضني على أن أسعى لأخي فيصل في أن يكون ملكاً على العراق، فأحل (أنا) في شرق الأردن، وأعمل بالحسنى لاستعادة وحدة سوريا» (ابن الحسين، 1988، ص273).

وافقت بريطانيا في اتفاقية مارس لسنة 1946م على تحويل إمارة شرق الأردن إلى مملكة بهدف تهيئة الملك عبد الله لكي يأخذ الجزء العربي من فلسطين التي سيتم تقسيمها بين العرب واليهود؛ بحيث تنشأ من الإقليمين العربيين في شرق الأردن وغربه دولة قابلة للحياة بمساعدة بريطانيا. وقد اتجهت بريطانيا هذا الاتجاه؛ لأنها كانت تريد أن يكون الساحل كله ضمن أملاك الدولة اليهودية، في مقابل أن يكون الداخل من نصيب القسم العربي وهو غير قابل للحياة من دون ترتيبات خاصة مع مملكة شرق الأردن. وكان بيفن يعتقد أن هذه الترتيبات تعطي بريطانيا فرصة الحفاظ على مكانتها في المنطقة وتحول دون تمرد الحركة الصهيونية عليها (هيكل، 1996، ص 209).

ولما كان الأردن على عداء مع الحاج أمين الحسيني صاحب المشروع البديل للمشروع الأردني، فقد أصر في اجتماع مجلس الجامعة الأول لسنة 1945م على خلق زعامة بديلة للحاج أمين؛ حيث طالب بتكليف موسى العلمي، ممثلاً لعرب فلسطين في مجلس الجامعة (مصطفى، 1986، ص100).

وكان الملك عبد الله،، يرى في الحاج أمين الحسيني خصماً لدوداً ومعارضاً قوياً لمشروعه القومي الهاشمي، ولذا عبَّر الملك عبد الله عن تشاؤمه من ظهور الحاج أمين على مسرح الأحداث في مؤتمر القمة العربي في أنشاص، ثم من إقامته في القاهرة، ثم استطرد قائلاً: « لم يظهر هذا الرجل في بلد إلا حلت به المصائب» (هيكل، 1996، ص 214). ثم قدم احتجاجه إلى النقراشي باشا، رئيس وزراء مصر، على انعقاد المؤتمر الوطني بغزة، فقال: إن تحركات هؤلاء، «وأعني بهم أمين الحسيني ومن معه، ستجر إلى ما فيه إخلال عصمة الجامعة العربية واتحادها، أقول إنني سأحارب هؤلاء حيث ما كانوا كما أحارب اليهود أنفسهم» (جبارة، 1998، 320، والأزعر: 1998، 78).

وعندما اقترحت مصر في اجتماع الجامعة العربية بتاريخ 7 ديسمبر 1947م، أن تؤسس الجامعة إدارة فلسطينية تشرف على البلاد، رفضت الأردن والعراق هذا المقترح مرة أخرى، وهاجمتا زعماء فلسطين، وطعنتا في قوات الجهاد المقدس (صايغ، 1966، ص243)؛ حيث اعتبر الملك عبد الله محاولة إعادة إحياء جيش الجهاد المقدس تحدياً لسلطته؛ ومن ثم أمر وزير الدفاع، في 3 أكتوبر، بحل جميع الهيئات المسلحة العاملة في المناطق التي يسيطر عليها الفيلق العربي. وقد نفذ غلوب باشا الطلب ببالغ العنف والشدة (Shlaim, 2001, p. 99).

واقترح رئيس الوزراء الأردني «توفيق أبو الهدى» على الحكومة البريطانية أن يسيطر الجيش الأردني على الأجزاء العربية في قرار التقسيم، مع الابتعاد عن النقاط التي يتمركز فيها اليهود، في مقابل أن يقوم البريطانيون بالاتصال بالزعماء اليهود وأخذ الضمانات الكافية منهم بعدم التعرض للمناطق العربية، أو الإغارة على القرى العربية المتاخمة لهم (بو يصير، 1988، ص 413–414).

وكان الملك عبد الله أكثر ميلاً إلى العمل الدبلوماسي؛ بهدف تسوية الأوضاع لصالح مشروع سوريا الكبرى (مصطفى: 1986، ص 137)، ومن هنا عرض على فوزي القاوقجي أن ينضم إليه في السعي لتحقيق مشروع سوريا الكبرى، ولكنه اعتذر، بأنه كان يضع فلسطين نصب عينيه قبل أي شيء آخر (قاسمية 1975، جـ 2، ص 152–153).

ومن هنا، عرض الملك عبد الله فكرة التخلي عن تقسيم فلسطين، مقابل تمتع اليهود بالحكم الذاتي في قسم منها، على أن تدخل فلسطين في اتحاد مع شرق الأردن خلال سنة. ولكن جولدا مائير رفضت هذا المقترح؛ لأن الحركة الصهيونية كانت قد قررت الإعلان عن قيام دولتها بمجرد انتهاء الانتداب (مصطفى، 1986، ص 137)، وقدمت في المقابل، عدة مقترحات منها (هيكل، 1996، ص 254):

- أن يعلن الملك الصلح مع اليهود، ولا يرسل بجيشه إلى فلسطين.
- أن يعين جلالته والياً ليحكم القسم العربي من فلسطين بحسب قرار التقسيم.
- أن تعلن الوكالة اليهودية قبولها بضم القسم العربي من فلسطين إلى التاج الملكي الهاشمي.

ورفض الملك المقترح الأول؛ لأن الموافقة عليه تعد خروجاً عن الإجماع العربي، ولكنه قبل أن يقف الجيشان عند الحدود التي رسمها قرار التقسيم (هيكل، 1996، ص 254).

ولعبت مقترحات الكونت برنادوت دوراً مهماً في دعم الموقف الأردني، إذ اقترح ضم النقب ومنطقتي اللد والرملة لشرق الأردن، مقابل التخلي عن منطقة الجليل الغربي؛ وهو ما يعني وضع يد الملك عبد الله على ما بين 50 % و80 % من فلسطين، كما يعني فقدان عرب فلسطين للدولة المنصوص عليها في قرار التقسيم (مصطفى، 1986، ص 151–153).

ثم عبرت الحكومة الأردنية عن استيائها الواضح منذ المداولات الأولى لتشكيل حكومة وطنية فلسطينية؛ حيث استاءَ الملك عبد الله سنة 1948م، من مشروع إنشاء حكومة وطنية فلسطينية مقرها غزة، كما استاءَ من الرفض المصري لسيطرة الأردن على الضفتين؛ بحجة أن ذلك يعطي إسرائيل ما تريده من تمزيق فلسطين وستقضي على الدولة العربية المقرة في قرار التقسيم (هيكل، 1996، ص295). وبدأ الملك عبد الله في الاتصال ببعض الوفود العربية في اجتماع دورة الأمم المتحدة في باريس؛ حيث أرسل رسالة إلى الأمير (الملك فيما بعد) فيصل آل سعود وزير الخارجية السعودي آنذاك جاء فيها: «سمو الأمير فيصل آل سعود. أنور أذهان ممثلي دول الجامعة العربية بباريس إلى أننا لم نرفض وجود دولة فلسطينية، ولكننا نرفض قطع الطريق على أهل فلسطين في أن يختاروا لأنفسهم ما يريدون من شكل وحكومة بعد الفتح والانتصار الحاسم، لو قبلت حكومة فلسطينية في عموم فلسطين قبل الانتصار لسخر مني الناس، وإنني مع ذلك أخشى أن ترضى دول المنظمة بهذه الدولة، كما رضي بعضها بمدعيات اليهود، فيقع التقسيم، أنا مع العرب إن استمروا في الحرب أو إن بقوا على الحالة الراهنة، ثم تأتي المرحلة الأخرى وهي مقابلة قرار المنظمة لاقتراحات برنادوت، فإذا قالت المنظمة كلمتها، فعلى الجامعة أن تجتمع ثم تقرر ما ينبغي عمله فعلاً لا قولاً»(الأزعر، 1998، ص77).

وعلى الرغم من إيفاد الجامعة العربية السيد رياض الصلح إلى عمان لإقناع الملك عبد الله بالعدول عن قراره. ونتج عن هذه الزيارة إقناع الملك بتعديل موقفه؛ حيث

اشترط أن تكون هذه الحكومة حكومة فلسطينية خالصة، ومقتصرة على أهالي فلسطين أنفسهم، وأن تكون مهمة الدول العربية في الاعتراف بتلك الحكومة فقط، ودعمها مادياً وأدبياً ومعنوياً دون التدخل في عملها (حزب البعث، 2009، ص87-88).

ولكن الملك عبد الله رفض قيام حكومة عموم فلسطين؛ بحجة أنها لم تنتخب بطريقة ديمقراطية سليمة، وأن مجرد وجودها يعني اعتراف جامعة الدول العربية والفلسطينيين بخطة التقسيم، وبالدولة اليهودية، مع أن الاعتراف الصريح بإسرائيل أمر غير وارد، ولا يتفق مع الأهداف التي تسعى الأمة العربية لتحقيقها (مصطفى: 1986، ص156).

ثم أعلن أنه سيقاومها إلى النهاية. ومما شجعه على مقاومة قيامها أنها لم تكن تملك جيشاً، وليس لها ميزانية ولا إقليم تحكمه، وأنه ليس لها وجود إلا على الورق، وأن بعض أعضاء الحكومة اضطروا إلى السفر إلى مناطق عربية أكثر أمناً، بعد هزيمة الجيش المصري في الفالوجة، حيث توجه بعضهم إلى القاهرة أو دمشق أو بيروت. (مصطفى، 1986، 156).

وقد دفع هذا الأمر إلى اعتقاد البعض أن ضم بقية فلسطين إلى الأردن في إطار اتحادي، يعتبر أمراً أكثر واقعية وجدوى (مصطفى، 1986، ص156).

لم يكن ضم الأردن للضفة الغربية بسبب نشوء حكومة عموم فلسطين، بل بسبب قناعة تامة برفض أي حكومة فلسطينية مستقلة يمكن أن تنازع الرغبة الأردنية في الامتداد غرباً، ولم يكن أحمد حلمي عبد الباقي أو غيره سبباً في العداء الأردني لقيام تلك الحكومة؛ فقد رفضت الحكومة الأردنية اقتراحاً أمريكياً يقوم على: «اجتماع لجنة التوفيق الدولية في لوزان 1949/7/18م، لإجراء بعض التعديلات على مشروع تقسيم فلسطين، ولإقرار تدويل القدس وقيام حكومة عربية في القسم العربي المعين في قرار التقسيم بعد التعديلات المشار عليها» (الأزعر، 1998، ص69).

ثم بلغ الاعتراض الأردني على حكومة عموم فلسطين مبلغه حينما هدد الملك الأردني بالانسحاب من الجامعة العربية لو تم إنشاء هذه الحكومة؛ لأنها -في نظره- عمل غير سليم، يقوم على رغبات بعض الدول العربية (حزب البعث، 2009، ص87-88).

وأمـام هذا الإصرار الأردني، أصدرت الجامعة العربية قـرار فصل المملكة الأردنية من عضوية الجامعة العربية، في 1950/4/13م، ووافقت عليه كل من مصـر والسعودية وسوريا ولبنـان، وذلك تطبيقاً للمـادة 18 من ميثاق الجـامعة، وقد حـاولت بعدهـا كل من لبنـان والعراق حل تلك المشكلة، بتعديل الموقف الأردني من حكومة عموم فلسطين على وفق الصيغة الآتية: «لما كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة إقليمها تحقيقاً لرغبات سكانها الشرعيين، ورفضت كل حل يقوم على تجزئتها، فإن المملكة الأردنية الهاشمية تعلن أن ضم الجزء الفلسطيني إليها إنما هو إجراء اقتضته الظروف العملية وأنها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدهـا على أن يكون تابعاً للتسوية النهائية بقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى لكيانها الذي كان عليه قبل العدوان، وعلى أن تقبل في شأنه ما تقرره دول الجامعة الأخرى» (حمدان، 2006، ص216).

واستمرت الحكومة الأردنية في موقفها من حكومة عموم فلسطين، من خلال عدة إجراءات، أهمها:

- مواصلة قوات شرق الأردن السيطرة على البقية الباقية من الأراضي الفلسطينية في الضفة الفلسطينية؛ الأمر الذي نزع من حكومة عموم فلسطين ولايتها على معظم الأراضي الفلسطينية الباقية في يد الجانب العربي، وأضعف مكانتها المحلية والإقليمية والدولية، وحولها إلى هيئة غير فاعلة على أرض الواقع (مصطفى: 1986، ص156).
- إعلان الفلسطينيين المقيمين في الأردن الموافقة على رعاية الأردن للقضية الفلسطينية؛ ومن ثم أعلن سليمان التاجي الفاروقي «باسم اللاجئين في الأردن»، في سبتمبر 1948م، معارضة لاجئي الأردن لقيام أية حكومة عربية، شكلها بعض الزعماء، ثم تخلوا عنها، وهربوا إلى عواصم عربية أكثر أمناً. ثم طالب الملك عبد الله أن يتولى مسؤولية حقوق اللاجئين الفلسطينيين (مصطفى، 1986، ص156).
- إصدار الملك الأردني قراراً بحل وحدات جيش الجهاد المقدس، ونزع سلاحها. وهو القرار الذي تردد القادة العرب في الجيش الأردني، في تنفيذه، فنفذه القادة العسكريون البريطانيون وبطريقة فظّة (شلايم، 2013، ص 71).

- تكليف القوات الأردنية التي ما زالت في بعض المناطق الفلسطينية العمل على تشجيع أهالي فلسطين على إعلان الولاء للأردن، وأعلن سكان القدس والبيرة وجنين، حين زارهم الحاكم الأردني العام لفلسطين، وكانوا تحت سيطرة الجيش الأردني، كما أعلن بعض أهالي رام الله والرملة والخليل، وغيرها رفضهم لحكومة عموم فلسطين (Plascov, 1981 ,10-16).

- اجتذاب عدد كبير من أعضاء مجلس الحكومة، التي كانت تفتقر إلى دعم ومساندة الفلسطينيين، ومساندتهم في شرق الأردن وخارجها. وقد وضع انتقال بقية أعضائها إلى شرق الأردن حداً لمستقبلها (مصطفى، 1986، ص156).

- تخويل الحكام العسكريين الأردنيين بإصدار جوازات سفر للفلسطينيين، صالحة لمدة سنة واحدة، وذلك دون التقيد بشرط تقديم جواز سفر فلسطيني لإثبات هويته الأصلية؛ حيث كانت تقبل من الفلسطيني أية بيانات تثبت كونه فلسطينياً، وبذلك أمكن لأي فلسطيني يحمل جواز سفر فلسطينياً أو ما يثبت هويته، أن يحصل على جواز السفر الأردني. وقد صدر أمر لكل المفوضيات الأردنية في الخارج لاتباع هذه التعليمات، وصرف جوازات سفر أردنية لكل فلسطيني حال تقديمه الأوراق الثبوتية (عميش، 2010، ص161)؛ الأمر الذي أدى لحلول الهوية الأردنية محل الهوية الفلسطينية، وفقاً لقانون الجنسية الأردني رقم «11» ورقم «56» لعام 1949م.

- رعاية المؤتمر الفلسطيني الأول، الذي انعقد في عمان، بموازاة مؤتمر غزة؛ بهدف الإعلان عن رفض اللاجئين لحكومة عموم فلسطين، وتأكيد ولائهم للملك عبد الله. وأعلن عجاج نويهض الدرزي الأصل، الذي اختير سكرتيراً للمؤتمر، والمسؤول عن توجيهه، أن حكومة عموم فلسطين تشكلت ضد رغبات كل العرب ومصالحهم، وأنه لا يرغب في تشكيل أية حكومة فلسطينية، إلا بعد تحرير البلاد تحريراً كاملاً، على أيدي الدول العربية، وبشرط أن يشارك جميع الفلسطينيين في اختيارها (مصطفى: 1986، ص156).

وفي الوقت ذاته أعلن سكان القدس والبيرة وجنين، حين زارهم الحاكم الأردني العام لفلسطين، وكانوا تحت سيطرة الجيش الأردني، كما أعلن بعض أهالي رام الله

والـرملــة والخليـل، وغيرها رفضهـم لحكومــة عمـوم فلسطيـن (Plascov, 10-16). وقد اعتبرت الأردن تلك القرارات بمثابة خطوات قانونية عملية تضفي الشرعية على مسألة ضم الضفة الغربية إلى الأردن؛ وذلك تحقيقاً لعدة أهداف أردنية، أهمها تحقيق جزء من مشروع سوريا الكبرى بوحدة الضفتين، واستغلال موافقة بريطانيا على مشروع الضم، وهي التي كانت في تلك الفترة تملك ناصية الأحداث السياسية في المنطقة العربية (علقم، 2006، ص16).

ومع إصرار المملكة الأردنية الهاشمية على ضم ما تبقى من فلسطين إليها، وافق مجلسا النواب والأعيان في 24/إبريل/1950 على مشروع قانون الوحدة، وتم بموجبه إلحاق الضفة الغربية بالحكم الهاشمي، وقد احتج خصوم الملك عبد الله العرب بشدة على ذلك القرار، أما حكومة عموم فلسطين؛ فقد بقيت في مدينة غزة ، على الرغم من رفض مصر لقرارات المملكة الأردنية بضم المناطق التي بقيت في أيدي العرب بعد الحرب إلى حدودها، وفي المقابل أبقت الدول العربية على مقاطعة حكومة عموم فلسطين التي استبعدت باستمرار عن اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية خلال الأعوام اللاحقة على الرغم من شكواها المرة تلو الأخرى(الحسيني، 1956، ص87).

وأسفرت هذه المواقف عن عدة نتائج، أهمها: عدم نجاح أول محاولة لظهور كيان فلسطيني هو حكومة عموم فلسطين، ودمج الفلسطينيين في الكيان السياسي الأردني باعتبارهم جزءاً من الشعب الأردني، وظهور العنف السياسي في العمل الفلسطيني، الذي انتهى بقتل الملك عبد الله بن الحسين في مدينة القدس عام 1951م. وأخيراً تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة أحمد الشقيري، بدعم من مصر في عهد جمال عبد الناصر، على الرغم من تحفظات الأردن (أبو ركبة، 2012، ص30–31).

ومن الجدير بالذكر أن فلسطين ظلت تشكل بالنسبة للأردن أهمية جيوسياسة كبرى؛ الأمر الذي جعل الملك حسين يعتبر القضية الفلسطينية بمثابة حجر الزاوية في سياسة الأردن الداخلية والخارجية، وهو ما عبر عنه بقوله: «لئن كانت القضية مقدسة بالنسبة للأمة العربية، فهي مسألة حياة أو موت بالنسبة للأردن» (تليلات، 2001، ص 70).

ثانياً- موقف العراق من حكومة عموم فلسطين:

تأثر الموقف العراقي من قضية حكومة عموم فلسطين، بعدة عوامل ومتغيرات سياسية، منها:

- أن الهاشميين في الأردن والعراق، بحكم موقع الجوار الجغرافي، كانوا أكثر اطلاعاً على حقيقة ما يجري في فلسطين، وربما كانوا أكثر حنكة؛ بسبب معرفتهم الطويلة بدهاليز السياسة البريطانية، وارتباطهم بها، واطلاعهم على متغيرات الساحة الإمبريالية الدولية (العوري، 1997، ص229).
- أن الدولة العراقية، بقيادة الملك الهاشمي، كانت مرتبطة بعلاقات خاصة بالأردن، فحاكما البلدين شقيقان،ويتفقان في طبيعة النظام، ويرتبطان بالسياسة البريطانية ويتأثران بقرارها، ويوجد في كلا البلدين قواعد عسكرية بريطانية، بالإضافة إلى كونهما معنيين بتوسيع الإقليم الجغرافي الخاص بالهاشميين تعويضاً عما اضطرا للتخلي عنه من مشروع سوريا الكبرى.
- أن الموقف الملكي العراقي قد تأثر بمواقف الزعامة الفلسطينية التي كان يمثلها رئيس اللجنة العربية العليا، الحاج أمين الحسيني، الذي أعلن تأييده لثورة رشيد عالي الكيلاني، ضد السلطة الملكية الهاشمية في العراق. وقد أدى ذلك إلى بلورة الموقف الرسمي العراقي في اتجاهين:

1- دعم القيادات والتيارات الداخلية والخارجية المعارضة للزعامة الفلسطينية، بقيادة الحسيني.

2- تعزيز العلاقات بين الحكم الملكي العراقي الهاشمي، والحكم الملكي الهاشمي في الأردن، والحرص على التنسيق بين الطرفين، فيما يتعلق بالموقف من إقامة حكومة عموم فلسطين (العوري: 1997، ص197).

ومن هنا، أيدت العراق الموقف الأردني الذي طالب، في اجتماع مجلس الجامعة الأول لسنة 1945م، بتكليف موسى العلمي ممثلاً لفلسطين في مجلس الجامعة، بديلاً عن الحاج أمين الحسيني، المرفوض أردنياً، لأسباب سبق ذكرها (مصطفى، 1986، 100).

ومن هنا، أيضاً، بدا واضحاً أن موقف العراق منذ عام 1946م، شأنه شأن الأردن، يقوم على فكرة تخصيص الجزء الذي يشكل فيه اليهود أغلبية سكانية، ليصبح وطناً قومياً لليهود، يتمتع بالحكم الذاتي، في إطار سورية التاريخية، عبر نظام اتحادي يشمل عرب فلسطين وسورية وشرق الأردن، والإقليم اليهودي، في إطار حلف (العوري، 1997، ص 230).

ولكن العراق وافقت، بعد ذلك، على فكرة إقامة إدارة عامة مؤقتة لفلسطين، ثم وافقت على إقامة «حكومة عموم فلسطين»، على أمل أن توافق مصر على تولي الأردن قيادة الجيوش العربية المتجهة إلى فلسطين، ولكن مصر لم توافق على ذلك. ومن هنا لم تستمر العراق في دعم الفكرة بالجدية المطلوبة. ثم بات واضحاً أن العراق أخذت تستنكف عن دعم الفكرة؛ إذ أعلنت أن الوقت لم يحن بعد؛ لتشكيل مثل هذه الحكومة؛ مبررة ذلك بأنه يعني القبول بالأمر الواقع، والتخلي العملي عن السياسة العربية المطالبة بتحرير كامل فلسطين (التميمي، 2017، ص105).

ومهما يكن، فقد كان العراق مركزاً لكثير من الأنشطة الدبلوماسية المعنية بحكومة عموم فلسطين، فقواته تتمركز في شمال وسط فلسطين، في حين طلب جمال الحسيني، في أثناء زيارته لبغداد، دعم العراق لحكومة عموم فلسطين. وللتخفيف من حدة العداء لحكومة المفتي، ثم بين أن وجود المفتي لا يشكل عقبة في طريق التنسيق العربي؛ لأنه يمكن التخلص منه في المستقبل، بل وصل الأمر بالحسيني إلى حد اقتراح أن يكون الملك عبد الله ، في حالة إنقاذ فلسطين، ملكاً على فلسطين (Shlaim: 1990, p.42).

وعندما تقرر فصل عضوية الأردن من جامعة الدول العربية بتاريخ 1950/4/13، بطلب من كل من مصر وسوريا والسعودية ولبنان، بذل العراق جهوداً مع لبنان لحل مشكلة طلب فصل عضوية الأردن من جامعة الدول العربية (الأزعر، 1998، ص104). وقد تمثل الموقف العراقي في بذل المساعي الدبلوماسية للتوفيق بين موقف الأردن والأطراف العربية الأخرى، دون المساس بجوهر المشروع الأردني. ولذا أرسلت الحكومة العراقية وفداً عراقياً، مؤلفاً من نوري السعيد وجميل المدفعي، وقد اقترحت العراق صيغة توفيقية نصت على «أن ما قامت به الحكومة الأردنية من

توحيد ضفتي الأردن كان لضرورة الدفاع عن المنطقة بأجمعها ولأسباب اقتصادية وسياسية وقومية تتصل به مباشرة. ومع ذلك فالحكومة الأردنية تعلن أن هذا التوحيد لن يؤثر بوجه من الوجوه في سبيل التسوية النهائية للقضية الفلسطينية». ومن الجدير بالذكر أن مقترح الحكومة اللبنانية كان قريباً وداعماً للمقترح العراقي؛ فقد اقترحت، بدورها على أنه «لما كانت الدول العربية قد أعلنت تمسكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة اقليمها تحقيقاً لرغائب سكانها الشرعيين، ورفضت كل حل يقوم على أساس تجزئتها تعتبر أن الجزء الذي ضم إلى المملكة الأردنية الهاشمية ما زال تابعاً للتسوية النهائية، ينظر في مصيره مع مصير الجزء الآخر من فلسطين عند تحريره وبذلك تكون قد تحققت الأهداف التي سعت إليها الدول العربية في مقرراتها السابقة الرامية إلى حفظ كيان فلسطين في حدودها قبل العدوان» (دروزة، 1960، ص 314). وهكذا أدت هذه المساعي إلى التوصل إلى حل توفيقي، اقتنع الملك الأردني بموجبه بفكرة تأجيل ضم الأجزاء الفلسطينية، وأعلن رغبته في مواصلة التنسيق مع الدول العربية، وعلى التريث في اتخاذ القرار النهائي؛ حيث أعلن توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني «أن حكومته قررت عدم تنفيذ قرارها بتبني قرارات مؤتمر أريحا في الوقت الحاضر، مع اتفاق هذه القرارات مع سياسة الحكومة الأردنية كل الاتفاق» (دروزة، 1960، ص216). ثم عاد الأردن إلى إعلان ضم الضفة الغربية رسمياً إلى الأردن، في نيسان 1950م، بعد عدول الدول العربية عن دعم حكومة عموم فلسطين (الشعيبي، 1977، ص 31، ودروزة، 1960، ص216).

المحور الثالث

تطور سياسة التيار المصري تجاه حكومة عموم فلسطين

تشكل التيار المصري تجاه حكومة عموم فلسطين، من كل من مصر وسوريا والسعودية بشكل رئيس، بينما ظل الموقف اللبناني باهتاً؛ نظراً لأن لبنان كانت تتمتع بمركز سياسي خاص وعلاقات مميزة مع الجانب الفرنسي، ولأنها لم تكن تملك من القدرات العسكرية ما يؤهلها للانخراط في المشكلة الفلسطينية بموقف رئيس ومتميز. وقد كان الموقف المصري موقفاً أساسياً، في حين كانت الدولتان الأخريان مجرد دولتين داعمتين للموقف المصري. وكما كان موقف مصر قد شابه كثير من الالتباس تجاه حكومة عموم فلسطين، فقد انعكس هذا الالتباس على مواقف الدولتين الداعمتين لها في سياستها تجاه القضية الفلسطينية برمتها، في ذلك الحين. وكان الحاج أمين الحسيني يميل إلى المحور المصري السوري السعودي (الغريب، 2014، ص361).

وتعتبر علاقة مصر بالقضية الفلسطينية علاقة تاريخية؛ لأنها ارتبطت منذ العهد الملكي بمصالح مصر الداخلية والخارجية، وبطبيعة النظام الملكي، الذي كان البريطانيون يشاركونه في صنع القرار المصري بحكم وجود معاهدة صداقة وتحالف بين الجانبين؛ الأمر الذي حال دون نجاح مصر في التصدي لأي ضرر يلحق بالقضية الفلسطينية (عايدة، 1986، ص 13).

وكانت حادثة البراق عام 1929م هي الحادثة الأولى التي أثرت اهتمام الشعور القومي المصري تجاه حقوق الفلسطينيين في إقامة كيان وحكومة خاصة بهم، وظهر ذلك الشعور من خلال عقد مؤتمرات وجمع تبرعات من أجل شهدائها؛ حيث أرسلت جمعية الشبان المسلمين المصرية في يوليو 1930م وفداً إلى عصبة الأمم، للدفاع عن ملكية العرب لحائط البراق (إبراهيم، 2015، 24–25)، وكان حزب الوفد المصري الذي تولى حكم مصر معظم الوقت، فيما بين عامي 1924م و1952م يتبنى دعم فلسطين بهدف عدم تقسيمها أو التلاعب بمصير شعبها (الحوت، 1986، ص245).

وعندما أرسلت الحكومة البريطانية لجنة ملكية عرفت «بلجنة بيل» عام 1936م، واقترحت تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث مناطق، هي: دولة يهودية من

حدود لبنان إلى جنوب يافا، ودولة عربية في الأقسام الباقية وتضم شرق الأردن، ومنطقة انتداب بريطاني للأماكن المقدسة، رفض الفلسطينيون ذلك. ووقفت مصر حكومة وشعباً بجانب الشعب الفلسطيني (غنيم، 1976، 649). وذلك على الرغم من أن الحكومة المصرية قد خففت من حدة تضامنها مع مطالب الفلسطينيين، حرصاً على مفاوضاتها مع بريطانيا، التي توجت بتوقيع معاهدة 1936م (سيف، 2015، ص26–27).

وشاركت مصر في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد بشأن فلسطين في لندن بتاريخ 7 فبراير 1939م، وكان أول مؤتمر دولي رسمي تشترك فيه الحكومة المصرية لأجل فلسطين، ثم توالى الدعم المصري للفلسطينيين في سبيل تقرير مصيرهم وإقامة حكومة تضم جميع أطياف الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقهم (سيف، 2015، ص28–29).

ونقل الملك فاروق للحاج أمين الحسيني، رسالة مفادها: «إن الملك فاروق يرحب به في مصر، وهو بلد عربي شقيق لفلسطين ومجاور لها». وبناء على هذه الدعوة انتقل المفتي من باريس إلى مصر عبر ميناء الإسكندرية؛ حيث كان في استقباله ضابط خاص من الحرس الملكي، ثم أنزله ضيفاً شخصياً عليه ونقله إلى مزرعته في أنشاص (هيكل، 1996، ص212).

وكان موقف الحكومة المصرية أشد المواقف العربية اعتراضاً على سياسة الضم الأردنية، وبخاصة أن الإجراءات الأردنية جاءت في أعقاب تطور الموقف العسكري في النقب لغير صالح الجيش المصري. وقد أبلغ الملك فاروق الجانب الأردني الرفض المصري لقراره، بقوله: «إن كلمة الدول العربية مجمعة على تحرير فلسطين لأهلها وأن الجيوش العربية قد نهضت بهذه الرسالة السياسية في ظل عهد واضح المعالم والحدود». ثم ندد الملك بالمؤتمر والمؤتمرين، وقال: «إن عملهم «استبداد بالأكثرية، وقد أهملوا رأي الدول العربية في حين أنهم يطالبونها بمواصلة تحرير فلسطين، وإن مصر لم تضح بدماء أبنائها ليلقى بمستقبل فلسطين بين أيدي المجتمعين في أريحا» (دروزة، 1960، ص215–217).

ولكن السلوك المصري تجاه حكومة عموم فلسطين شابه الكثير من الغموض؛ حيث إن هذه السياسة افتقدت الرؤية طويلة الأجل إزاء الحكم والسياسة في فلسطين، ويمكن إرجاع ذلك الغموض إلى عام 1948م، وهو العام الذي دخلت فيه مصر الحرب دون حماسة كبيرة واستعداد واف؛ إذ لم تكن القضية الفلسطينية حينها تشغل حيزاً كبيراً في برامج الأحزاب المصرية (الأزعر، 1998، 91–92). ولم تكن الحكومة الملكية بعيدة عن التأثير البريطاني، كما لم تكن مطمئنة إلى أوضاعها الداخلية، ولا إلى سياسات بعض الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية، ولا إلى جديتها في دعم قيام دولة فلسطينية. ويضاف إلى ذلك أن الحكومة المصرية كانت ضعيفة شعبياً؛ لكونها مؤلفة من عدة أحزاب أقلية تميل للقصر الملكي، ولا ترتكز على قاعدة جماهيرية (أبو النمل، 1979، ص15–16)، وقد كانت هزيمتها في الحرب أحد الأسباب التي أدت إلى سقوطها جماهيرياً (العارف، 1960، ص 844–845). وكان لما ترتب على حرب 1948م من عجز في الموازنة المصرية (EL Peleg, 1990, p. 115)، دور في تراجع موقف الحكومة المصرية، في الوقت الذي طالبت فيه بعض الصحف من الحكومة المصرية عدم تجديد الثقة بالحكومة الفلسطينية، كون مصر ليست على استعداد لتسليم حدودها الشمالية لأي أحد (الأزعر: 1998، ص104).

وكان رئيس وزراء مصر، إسماعيل صدقي باشا لا يرغب في توريط مصر في القضايا العربية؛ لأن ذلك من شأنه أن يضايق اليهود، أصحاب النفوذ المالي الأقوى في مصر بل في العالم كله (هيكل، 1996، ص213).

وأعلن إسماعيل صدقي أن استقبال الحاج أمين في مصر كان من قبيل أداء واجب المجاملة، وأن مصر لا تسمح للمفتي أن يتصرف بما يؤثر سياسياً على علاقة مصر ببريطانيا ولا على المفاوضات الجارية بينهما (هيكل، 1996، ص215). وكان إسماعيل صدقي باشا يعتقد أنه يستطيع أن يجامل اليهود في فلسطين، شريطة أن يستغلوا نفوذهم في إنجلترا لتسهيل عملية الوصول إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا (هيكل، 1996، ص217).

وكان مصطفى النحاس باشا، رئيس حزب الوفد المصري، على الدرجة نفسها من قلة الاهتمام بالقضية الفلسطينية؛ حيث قال للحاج أمين: «يا أخي لماذا لا تسوون

أموركم مع اليهود عندكم وتريحونا من وجع الدماغ؟ « (هيكل، 1996، 217). ومن الجدير بالذكر أن زيارة أحمد حلمي لمصطفى النحاس باشا، بعد نجاته من محاولة اغتيال فاشلة دور في استفزاز غريمه التقليدي، النقراشي باشا رئيس الوزراء المصري؛ الأمر الذي جعل النقراشي يتنكر لحكومة عموم فلسطين ويتجهم لحلمي عبد الباقي بشكل لافت (الأزعر: 1998، ص 104–105).

وكان المصريون يرغبون في ضم القسم الغربي من جنوب أرض فلسطين، لهدفين (هيكل، 1996، 285):

- خوض المعارك، في حالة نشوب حرب، على الأراضي الإسرائيلية، وليس على التراب الوطني المصري.
- الحيلولة دون ضم النقب لشرق الأردن، حتى لا يتحول إلى قاعدة عسكرية بريطانية. وقد كان هذا الموقف يشكل نقطة محورية في معارضة الملك عبد الله، والعمل على عدم توحيد المناطق العربية مع شرق الأردن (Shlaim, 2001, p. 97).

ولذا تخوف الملك فاروق من سيطرة الملك عبد الله على بقية فلسطين، والمضي قدماً في تحقيق حلم «سوريا الكبرى»؛ فقرر، الاشتراك في الحرب، دون أن تتوافر للقيادة المصرية الإرادة الحقيقية لتحرير فلسطين (مصطفى، 1986، ص144).

وظل الوفد المصري لدى الجامعة العربية، الذي كان برئاسة مصطفى النحاس، متشدداً تجاه الأردن، وقد آزرته في ذلك غالبية الوفود العربية، وهكذا يمكن القول إن الموقف المصري كان دافعاً رئيساً لأن يصدر قرار فصل الأردن من الجامعة العربية، في الخامس عشر من أيار 1950م (دروزة، 1960، ص313). ولكن كان لمصر بعد عقد الهدنة رأي آخر؛ حيث أعلنت أن قطاع غزة منطقة عسكرية، وفرضت على الحاج أمين الحسيني مغادرة غزة إلى القاهرة تحت الحراسة، وضغطت على وزارة الحكومة الفلسطينية لتقديم الاستقالة (الأسطل، 1998).

وقد أعلن محمود فهمي النقراشي، رئيس الوزراء المصري آنذاك، تخوفه من مواصلة دعم حكومة عموم فلسطين، وذلك بقوله: «إننا نخشى على سلامة بلادنا ومركزها من أية دولة ضعيفة قد تتكون في فلسطين أو بمجرد تكيفها تعترف بها

منظمة الأمم التي اعترفت باليهود، فيكون التقسيم أمراً واقعاً؛ الأمر الذي حاربنا ضده» (جبارة، 1998، ص320).

وبعدما أبرمت مصر هدنة رودس سنة 1949، «أطلق على مدينة غزة والمناطق التي بقيت في قبضة الجيش المصري اسم: المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية، وعين لها حاكم إداري عام. وهذا يعني التزام مصر بنقيض ما كانت تقوم عليه سياستها من قبل. ومهما يكن فإن السياسة المصرية، لم تعد تمكن حكومة عموم فلسطين من ممارسة مهامها، سواء في أثناء وجودها في غزة، أو بعد انتقالها إلى القاهرة (حمدان: 2006، ص 202). وهكذا انقلب حماس مصر الملكية لإقامة حكومة عموم فلسطين إلى فتور وتراجع واضح، تجلت معالمه فيما يلي:

- إعادة الحاج أمين الحسيني من غزة بالقوة، وتوجيه إنذار لبقية أعضاء الحكومة بضرورة العودة إلى القاهرة.
- احتفاظ مصر بقطاع غـزة وإخضاعـه للحكم المصري، ومن ثم لم تستطع الحكومة الفلسطينية ممارسة مهامها الموكلة لها.
- تهميش الحكومة الفلسطينية في جامعة الدول العربية منذ خريف عام 1949م، وذلك نزولاً عند رغبة الملك الأردني (حمدان، 2006، ص202).

نعم، لقد تراجع الدعم المصري لهذه الحكومة تراجعاً سريعاً، في الوقت الذي لم تحظ فيه بالاعتراف الدولي؛ مما أثر على مكانتها من النواحي السياسية والقانونية، ووضع حداً مبكراً لكل تطلعاتها (كنودسين، وحنفي، 2015، ص227).

ويمكننا تفسير هذا التحول في المواقف بما يأتي:

1- الضغط البريطاني على مصر، وخاصة فيما يتعلق بالمفتي.

2- نتائج الحرب أوضحت أن مجال هذه الحكومة لن يتعدى- بأي حال- قطاع غزة.

3- شروط الهدنة ورغبة مصر في الحفاظ عليها.

4- تجنب رفع مستوى الحماسة بوجود المفتي والحكومة في غزة، ورغبة حكومة

عموم فلسطين في تجهيز جيش الإنقاذ وتدريبه؛ مما قد يؤدي إلى أعمال عسكرية لا ترغب بها مصر.

5- امتعاض مصر من التعاون بين الفلسطينيين وجماعة الإخوان المسلمين (الأزعر:1998، ص104).

وقد كان لانتقال الحاج أمين الحسيني وعدد من أعضاء المجلس الوطني وحكومة عموم فلسطين إلى القاهرة بناءً على طلب الحكومة المصرية، أثره الواضح في استمرار حالة الجمود التي سيطرت على أعمالها من النواحي السياسية والإدارية، واقتصر دورها فقط في تمثيل الفلسطينيين في الاجتماعات الدورية للجامعة العربية، دون أن يكون لها أي دور على الحياة السياسية الفلسطينية (سكيك، ج5، 1981، ص 96-104). لقد غدت حكومة أحمد حلمي باشا شكلاً بلا مضمون؛ إذ اقتصرت على مكتب صغير بالقاهرة، ليس له قوة سياسية واقعية. ومردُّ ذلك إلى تأثر مصر بمواقف بعض الأنظمة العربية التي طمعت في الحصول على بقايا فلسطين (الأسطل، 1998).

على الرغم من تغير السياسة المصرية تجاه حكومة فلسطين في العهد الملكي، فإنها حرصت على بقاء صورتها كمدافع عن القضية الفلسطينية، لكنها أبقت عليها لمنافسة الأنظمة العربية الأخرى وقت الحاجة، مكتفية بتمثيلها في شخص واحد لا أكثر، كمندوب لفلسطين في الجامعة العربية، وهو لم يكن مصدر قلق للوجود المصري في قطاع غزة؛ إذ كان الوحيد الذي لم يبرح مكانه في أي اتجاه، منذ تشكيل الحكومة حتى رحيله (Elpeleg, 1990, p.118).

ومع انتقال قيادة الثورة المصرية إلى سدة الحكم عام 1952م، تحول النظام السياسي المصري من الملكية إلى الجمهورية، وفي المرحلة الممتدة من 1952-1956م اتبعت الثورة المصرية منهجاً ليناً مع إسرائيل بهدف تخفيف التوتر على الحدود (الأزعر: 1998، ص105)؛ حيث قال الرئيس جمال عبد الناصر في أغسطس عام 1952م: «إن إسرائيل ليست شاغلنا الآن»، حيث لم يكن راغباً في وقف الهدنة مع إسرائيل؛ ومن ثم لم يعارض قرار الجامعة العربية الشهير بتجميد أعمال الحكومة الفلسطينية في 23 سبتمبر 1952م (حوراني، 1967، ص6-13).. وربما كان لرفض المفتي الفلسطيني التعاون مع

الضباط الأحرار في فترة حرب فلسطين، مفضلاً التعاون مع الأجهزة الرسمية القائمة في مصر، دور في جعل قيادة الثورة تغير من سياستها بصورة أو بأخرى تجاه حكومة عموم فلسطين (الأزعر: 1998، ص106–107).

على كل حال بقيت السياسة المصرية تجاه حكومة عموم فلسطين وحتى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964م، تراوح بين الدفع بها ودعمها في المحافل الدولية حيناً، وبين الالتزام بالحياد وعدم التدخل، حيناً آخر. لكنها في المحصلة، أبقت الباب مواربا أمام احتمال التعامل الجدي معها إن استدعت الضرورة؛ الأمر الذي لم يحدث إلى نهاية عهد الحكومة بموت رئيسها أحمد عبد الباقي عام 1963م (الأزعر: 1998، ص108).

يتضح مما سبق أن الموقف المصري تجاه حكومة عموم فلسطين اتسم بالغموض؛ حيث وافقت مصر على تشكيل الحكومة ووعدت بدعمها في جميع المحافل، ولكن بمرور الوقت تغير الموقف المصري ليشهد حالة من الفتور الواضح تجاهها.

وإذا انتقلنا إلى الموقف السوري من حكومة عموم فلسطين، يتضح أن الشعب السوري كان يدعم كل انتفاضة يقوم بها الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره، أو المطالبة بتشكيل حكومة تعمل على تحقيق استقلاله، وكان عز الدين القسام الذي أسس تنظيماً سرياً في فلسطين، من أهم المقاومين السوريين الذين أشعلوا شرارة الكفاح المسلح في عام 1935م، ناهيك عن بعض المتطوعين السوريين الذين شاركوا في ثورة عام 1936م، وفي مقاومة العصابات الصهيونية (رضوى، 2001، 69–70).

وقد وجه حزب البعث السوري في عام 1945م رسالة إلى «وليم إيدي» وزير أمريكا المفوض حول قضية فلسطين، تهاجم الموقف الأمريكي الذي يدعم الهجرة الصهيونية، وهو ما يتنافى مع مبدأ تقرير المصير وإقامة دولة وحكومة فلسطينية منتخبة من الشعب، كما هاجم الحزب في الوقت ذاته، القرارات المتوالية للحكومة السورية التي لا يتبعها أي تنفيذ على أرض الواقع (عرار،2000، ص199–202).

واتخذت الحكومات السورية المتعاقبة والأحزاب المعارضة والرأي العام، قبيل قيام حرب عام 1948م، موقفاً مناهضاً للصهيونية من ناحية، ولبريطانيا من ناحية أخرى؛ حيث كانت سوريا تستشعر الخطر الصهيوني (راثمل، 1997، ص19–21).

وقد تأثر الموقف السوري بالموقف المصري؛ حيث نظر الملك فاروق إلى طموح الملك عبد الله بتشكيل دولة سوريا الكبرى من سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، على أنه تهديد مباشر لزعامة مصر في العالم العربي، بينما رأى حاكما سوريا ولبنان في الملك عبد الله تهديداً لاستقلال دولتيهما (روجان وآخرون، 2001، ص 85–86). ومن هنا نشأ بينهما قدر من التنسيق والتعاون في تشكيل سياستها العامة تجاه حكومة عموم فلسطين، منذ إعلانها، ثم في كل المراحل التي مرت بها وشهدت انتكاساتها المتكررة حتى عام 1963م.

أثنت الحكومة السورية على فكرة تشكيل حكومة فلسطينية، ورأت أنه من الممكن أن يكون لها دور في تحسين الموقف الفلسطيني في الأمم المتحدة، وقد استبشرت الهيئة العربية العليا بهذا الموقف، وحثت أحمد حلمي على الإسراع بتشكيل الحكومة (الأزعر، 1998، ص109).

وبعد افتتاح المؤتمر الوطني في غزة، التقى وزير الخارجية السوري «محسن البرازي» الموجود في القاهرة كلاً من رئيس الوزراء المصري، وأمين عام الجامعة العربية؛ حيث ناقشوا تشكيل حكومة عموم فلسطين، ومعارضة الملك عبد الله لها، وسبب هذه المعارضة. وقد أعلن البرازي بعد هذا اللقاء أن: «الأمور ستتحسن في الأيام المقبلة، وأن تلك الحكومة ستنال الاعتراف من الدول العربية». وعندما سئل عن السبب في عدم إعلان الحكومة في مايو عام 1948م أجاب بأن: «الرأي العام العربي الآن يتجه ضد الملك عبد الله»، إذ إن تلك التصريحات جعلت أحمد حلمي عبد الباقي يستعجل الاعتراف العربي بحكومته فور انفضاض أعمال المؤتمر (الأزعر، 1998، ص110). ويبدو أن البرازي لم يكن جاداً في دعمه لحكومة عموم فلسطين، وأن لقاءه بالمصريين لم يكن أكثر من مجرد استطلاع الآراء، بدليل أنه اتصل بابن غوريون، واقترح عليه توطين الفلسطينيين في سوريا (Moubayed, 2006, 204-205)، وهو ما يعني أنه لم يكن معنياً بالمحافظة على أهم أركان الدولة الفلسطينية، وهو ركن الشعب، وركن الأرض، وهما عماد تشكيل حكومة عموم فلسطين، وهدفها الرئيس.

وما إن اعترفت مصر بحكومة عموم فلسطين في أكتوبر 1948م، حتى تبعتها سوريا وعدد من الدول العربية، وذلك على الرغم من الفتور الواضح في علاقة هذه

الدول بالحكومة بعد الاعتراف بها؛ إذ إنها لم تقدم الدعم المادي والمعنوي لهذه الحكومة الوليدة، بل قامت بتقليص وفدها في الجامعة العربية (الأزعر، 1998، ص110). وقد انطلق الموقف السوري من رغبة شديدة في إشراف الجامعة العربية على النخبة السياسية الفلسطينية؛ فقد ذكر محسن البرازي وزير الخارجية السوري حينها في مذكراته، أنه تدخل بنفسه لدى المسؤولين في المملكة العربية السعودية حتى لا ترسل أموالاً وتبرعات للمفتي وللهيئة العربية العليا في فلسطين، وأن تقوم بتحويل هذه الأموال إلى جامعة الدول العربية مباشرة، لتتولى توزيعها تحت إشرافه (الغوري ، 1955، ص240–241).

ومن هنا ظهر التناقض في الموقف السوري؛ فمن ناحية كانت التصريحات السورية تصب في دعم الحكومة الفلسطينية وتأييدها، وأنها ستكون طريقاً للحرية والتحرير لفلسطين، ومن ناحية أخرى تتدخل سوريا لوقف الدعم السعودي عن هذه الحكومة.

أما الموقف السعودي؛ فقد تجلى في إرسال الملك عبد العزيز لعدد من المتطوعين السعوديين إلى فلسطين للقتال ضد اليهود عند قيام الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1948م؛ إذ قرر المشاركة في الدفاع عن فلسطين عسكرياً، وأصدر أوامره إلى وزير دفاعه آنذاك (منصور بن عبد العزيز) بتعبئة القوات المسلحة، التي بلغت فعلياً في الحرب نحو ثلاثة آلاف مقاتل، على اختلاف بين الروايات بهذا الشأن (شاهين وآخرون، 2001، ص 9). كما أن المملكة العربية السعودية بعد تشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي بادرت إلى الاعتراف بهذه الحكومة، واعتبرت من أوائل الدول التي تعترف بالحكومة الفلسطينية الوليدة، إذ وردت رسالة فورية من السعودية إلى رئيس الحكومة الفلسطينية جاء فيها: «إن حكومة المملكة العربية السعودية تعترف بحكومتكم وترجو لكم التوفيق والنجاح»(شاهين وآخرون، 2001، ص11).

المحور الرابع

سياسة الجامعة العربية تجاه حكومة عموم فلسطين

يستشف من موقف الجامعة العربية منذ عام 1945م، أنها تتمسك بحق الولاية على القضية الفلسطينية؛ فقد نصت على أن من حق الجامعة أن تعين ممثلاً عن عرب فلسطين، دون أن تترك لهم حق اختيار من يمثلهم. ثم نصت على أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية، وأن حقوق العرب (هكذا، وليس الفلسطينيين) لا يمكن أن تمس من غير إضرار بالسلم والاستقرار بالعالم العربي» (مصطفى: 1986، 100–101، وسيف، 2015، 28–29). ومع ذلك أعلن جميع ملوك العرب ورؤسائهم في مؤتمر القمة العربي الأول، الذي عُقِد في أنشاص بمصر في أواخر مايو سنة 1946م، تمسكهم باستقلال فلسطين، وبالحفاظ على هويتها العربية (هيكل، 1996، ص 213). كما تقرر في المؤتمر تشكيل الهيئة العربية العليا لفلسطين، بزعامة الحاج أمين الحسيني، واتخذت من القاهرة مقراً لها (هيكل، 1996، ص 214).

وعارضت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرار التقسيم، بالأغلبية، وطالبت باستخدام سلاح النفط في وجه الولايات المتحدة وبريطانيا، وأصدرت بياناً يستنكر قرار التقسيم، ويقرر العمل على إحباطه والحيلولة دون إقامة دولة يهودية في فلسطين، كما قررت اللجنة عدة قرارات مهمة، منها: إرسال متطوعين إلى الأراضي الفلسطينية، وإنشاء جيش الإنقاذ العربي، ودعم جيش المجاهدين الفلسطينيين الذي يعمل داخل فلسطين بقيادة الهيئة العربية العليا (زعيتر، 1985، 98). ولكن الملاحظ أن جميع القرارات العربية لم ترد على تحدي قيام دولة إسرائيل، بقرار دعم إقامة دولة عربية فلسطينية على أرض فلسطين، ولم تبحث تجسيد الكينونة السياسية الفلسطينية على الإطلاق.

رفضت الجامعة العربية فكرة الإدارة مبررة ذلك بأنها سابقة لأوانها، ثم رفضتها ثانية عندما كررت الهيئة العربية مطلبها في أبريل 1948م (الأزعر، 1998، ص 22)، ثم عارضت الدول العربية محاولة الحاج أمين الحسيني إنشاء حكومة فلسطينية على الفور، على إثر إعلان الحركة الصهيونية قيام دولة إسرائيل في منتصف مايو 1948م؛ وذلك بهدف تجنب حدوث فراغ سياسي في المناطق المخصصة للعرب، في

قرار التقسيم، (شكيب، 1986، ص 134)، ثم اقترحت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماعها يوم 1 تموز/ يوليو، 1948 م مشروع إقامة إدارة مدنية مؤقتة في فلسطين ولكنها لم تأخذ به (شلايم، 2013، 63). ولذلك لم تبدِ الدول العربية، عند انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، في باريس في 21 سبتمبر/ أيلول عام 1948م، أية رغبة في إنشاء حكومة في القسم العربي من فلسطين (وثائق القضية الفلسطينية، ج 2، 2005، ص689–691). ولم يكن هناك ممثلون لحكومة عربية فلسطينية في هذه الدورة (خمار، د.ت، ص125). ومهما يكن فإن الجمعية العامة رفضت الاعتراف بالحكومة الفلسطينية، باعتبارها حكومة صورية (شبيب، 1988، ص53–54).

ومع ذلك، اعترضت الجامعة العربية على مقترح الكونت برنادوت بضم الأراضي العربية في فلسطين إلى شرق الأردن، بشرط إجراء تعديلات على الحدود تراها الدول العربية الأخرى عملية ومرغوباً فيها؛ من ثم لم يكن أمامها سوى تشكيل إدارة ظل أو إدارة مدنية مؤقتة في غزة تحت إشراف أنصار المفتي، حيث أعلن أمين عام الجامعة تشكيل الإدارة المدنية وتحديد صلاحياتها بقوله: «أريد أن يكون مفهوماً أن حكومة فلسطين سوف تنشأ فقط بإرادة شعب فلسطين. لقد أنشأت الجامعة إدارة مؤقتة، يمكن لأبناء فلسطين تحويلها إذا رغبوا في ذلك إلى حكومة دائمة» (الأزعر، 1998، ص25). وقد حظيت هذه الإدارة باعتراف معظم الدول العربية، باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في فلسطين (مصطفى: 1986، ص 142). وحددت مهام تلك الإدارة بتسيير الشؤون المدنية العامة، والخدمات الضرورية، وأن يكون نفاذ صلاحياتها في المناطق التي ترابط فيها الجيوش العربية فقط، وقد نيطت هذه المهام بمجلس إدارة مكوَّن من رئيس وتسعة أعضاء (وثائق القضية الفلسطينية، ج 2، 2005، ص664–667).

ولما لم يلبِّ هذا القرار طموحات الشعب الفلسطيني، اتفقت الهيئة العربية العليا مع اللجنة السياسية للجامعة العربية، وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة (خمار، د.ت، ص125)، في 8 سبتمبر/ أيلول 1948م، على إنشاء حكومة لفلسطين، تكون مسؤولة أمام مجلس تمثيلي، وتقرر أن تصبح الإدارة المدنية المؤقتة التي عينتها اللجنة السياسية سابقاً حكومة فلسطين (طنوس، 1982، ص511). وهكذا بادر

مجلس الإدارة المدنية المؤقتة إلى الاجتماع في غزة في 22 أيلول/سبتمبر، 1948م، وقرر اعتبار نفسه حكومة للبلاد باسم «حكومة عموم فلسطين» (وثائق القضية الفلسطينية، ج 2، 2005، ص691-692).

تمثلت أهداف إنشاء هذه الحكومة فيما يأتي (الأزعر، 1998، ص36):

- مواجهة الإعلان الصهيوني للدولة اليهودية؛ لكيلا تنفرد الحركة الصهيونية بإقامة دولتها بناءً على قرار التقسيم.
- التصدي لمقترحات الكونت برنادوت بضم المنطقة العربية الناتجة من التقسيم لشرق الأردن.
- الاستجابة لمناداة الوفود العربية في الأمم المتحدة حكوماتها بضرورة تقديم ممثلين فلسطينيين؛ لحضور دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت على وشك الانعقاد في باريس.
- الاستفادة من ميل الدبلوماسية المصرية إلى ذلك.
- الحيلولة دون قيام أي دولة عربية بالاعتراف بالدولة اليهودية على أرض فلسطين.
- تهدئة الرأي العربي العام الذي اشتد غضبه على إثر عجز الدول العربية عن حماية فلسطين وحماية عروبتها.

وكان الزعماء العرب، حتى الجادون منهم، يتوقعون أن هذه الحكومة لن تستطيع ممارسة سلطاتها في كل فلسطين، أو البقاء طويلاً حتى باعتبارها حكومة فلسطين العربية (F.o.371,no.1433, 15-10-48). ومع ذلك كان لديهم من الدوافع ما قادهم، في نهاية المطاف، إلى الموافقة على إنشاء حكومة عموم فلسطين، ومنها (مصطفى، 1986، ص154):

- الرغبة في تهدئة الرأي العام العربي.
- المحافظة على وضع العرب القانوني، والحيلولة دون اعتراف أي حكومة عربية بالدولة اليهودية.
- الرغبة في أن تشكل هذه الحكومة مرتكزاً للمقاومة العربية.

ورفض أغلب أعضاء مجلس الجامعة العربية فكرة ضم الأجزاء الباقية من فلسطين لشرق الأردن، ومن ثم ندد عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية بمؤتمر أريحا وأعلن رفضه لقراراته، وأنكر حقه في التكلم باسم الشعب الفلسطيني. ولكن مجلس الجامعة اكتفى– حين أعلن الملك عبد الله عن حل مجلس النواب الأردني، تمهيداً لإجراء انتخابات نيابية في الضفتين، في أوائل 1950م– بطلب استيضاح للموقف الأردني. وردَّ رئيس الوزراء الأردني على طلب الجامعة بقوله: «إن الأردن لن يجري صلحاً أو تسوية، ولن يبرم أي معاهدة سلام مع إسرائيل، وأنه لن يتخذ أي قرار قبل ظهور نتيجة الانتخابات النيابية» (الشعيبي، 1977، ص27 – 29).

وإذا كان مجلس الجامعة العربية، وحكومات مصر وسوريا ولبنان والعراق واليمن والسعودية قد بادرت إلى الاعتراف بحكومة عموم فلسطين (طنوس، 1982، 517)، فإن هذا الاعتراف لم ترافقه أية إجراءات رسمية ولا تبادل للسفراء، ولم يتم ضم فلسطين إلى عضوية الجامعة العربية (اللهيبي، 2012، ص49). وحين أعلنت الهيئة العربية العليا بلسان وفدها، في هيئة الأمم المتحدة، عن رغبتها في إعلان دولة عربية فلسطينية عقب انتهاء الانتداب، اكتفت الدول العربية بالموافقة على إقامة إدارة مدنية مؤقتة لتسيير شؤون الأقسام الواقعة تحت يد الجيوش العربية، على ألا يكون من اختصاص هذه الإدارة، النظر في الشؤون السياسية العليا المتعلقة بفلسطين (الشعيبي، 1979، ص89).

وكان لفشل مجلس الجامعة العربية في رسم سياسة عربية مشتركة في مواجهة السياسة البريطانية – في الوقت الذي ساءت فيه الأوضاع الداخلية: الاقتصادية والاجتماعية، في بعض الدول العربية، كما كان لوقوعه في حرج كبير؛ نتيجة فشله في تحقيق الأماني القومية لشعبه، بتحرير فلسطين – دور مؤثر في اتجاه الجامعة نحو التعويل على جهة فلسطينية وتحميلها مسؤولية مستقبل القضية الفلسطينية؛ لإخفاء حالة العجز التي كانت تعاني منها (مصطفى، 1986، ص137).

التزمت جامعة الدول العربية بعدم إغلاق الباب بصفة نهائية أمام احتمال قيام مقاومة فلسطينية، سواء سلمية أو مسلحة، بعد انتهاء الحرب العربية الإسرائيلية، إذ إن وجود حكومة فلسطينية، وإن لم تكن تبسط سيادتها على كامل فلسطين، قد يوفر

مرتكزاً للمقاومة الفلسطينية، ويعطي العرب فرصة للتنصل من المسؤولية الملقاة على عاتقهم تجاه فلسطين؛ ومن ثم فإن التمثيل السياسي لهذه الحكومة، في ظل السيطرة المصرية الأردنية على الأقسام العربية من فلسطين يكاد يكون معدوماً (الأزعر، 1998، ص108–109).

لقد عكست طبيعة دور حكومة عموم فلسطين في الجامعة العربية حدود القبول والرفض العربي لمسؤولية الحكومة عن تمثيل الشعب الفلسطيني؛ فقد شهدت بدايات تشكيل الحكومة إقبالاً محدوداً على الاعتراف بها من الدول العربية المجاورة؛ مما انعكس على الجامعة العربية التي كرست اعترافها بالحكومة من خلال دعوتها لوزير خارجية الحكومة الفلسطينية «جمال الحسيني» لحضور أعمال الدورة التاسعة لمجلس الجامعة التي انعقدت فيما بين 30 أكتوبر و3 نوفمبر 1948م؛ حيث كانت تلك المشاركة بادرة مشجعة للحكومة– بعد تمسكها بحقها المستمد من رغبة أهل فلسطين ببقائها– تجلت في الجمعية التأسيسية في غزة التي تمثل فلسطين حق التمثيل، بمنح هذه الحكومة ثقتها بصفتها حكومة لعموم فلسطين، وهو ما أقرته الجامعة العربية، واعترفت به حكوماتها وبعض الحكومات الصديقة (الأزعر، 1998، ص112).

على الرغم من الانقسامات التي كانت سائدة بين الدول العربية في الفترة التي سبقت الحرب الصهيونية على فلسطين عام 1948م، فإن هذه الدول بذلت جهوداً واضحة في احتواء الزعامة الفلسطينية ومنعها من ممارسة أي خيار سياسي أو عسكري مستقل؛ حيث ألّفت جامعة الدول العربية لجنة عسكرية خاصة للإشراف على المجهود الحربي في فلسطين، ولم تكتف تلك اللجنة بإنشاء جيش الإنقاذ العربي، في مواجهة جيش الجهاد المقدس، الذي أنشأته الهيئة العربية العليا، بل عملت بالتنسيق مع الحكومات العربية على منع الآلاف من المتطوعين من الالتحاق بجيش الجهاد المقدس، وتجاهلت جامعة الدول العربية، للأسباب نفسها، التماسات شديدة قدمها الحاج أمين الحسيني في شهر فبراير/1948م، يطلب فيها عدم تدخل الجيوش العربية النظامية في الحرب ويطالب بتعيين حاكمين عسكريين فلسطينيين على فلسطين(زيان، 1958، ص92 – 109).

من ناحية أخرى أدى رفض جامعة الدول العربية طلب الحاج أمين الحسيني الحصول على قرض لتغطية النفقات الإدارية للهيئة العربية العليا، إلى تضارب مخططات الزعماء العرب ورغبتهم في عدم تسليم مقاليد الأمور السياسية للحكومة، وإلى عدم التفاتهم إلى المقترحات الداعية إلى إقامة دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين يخضع لسيطرتهم (توما، 1986، ص15–21).

ولم توجه الدعوة لحكومة عموم فلسطين لحضور الدورة الحادية عشرة لمجلس الجامعة، التي انعقدت في السابع عشر من أكتوبر عام 1949م، حتى الخامس عشر من فبراير عام 1950م. وقد تكرر هذا التجاهل في بداية الدورة الثانية عشرة في مارس عام 1950م. ثم دعا مجلس الجامعة رئيس حكومة عموم فلسطين أحمد حلمي، ورجائي الحسيني وفوتي فرج لحضور أعمال الجلسة الثالثة لهذه الدورة، بصفتهم ممثلين لعرب فلسطين لا لحكومة عموم فلسطين (الأزعر، 1998، ص126).

وبينما كانت مواقف الدول العربية تختلف بشأن الاعتراف وعدم الاعتراف بحكومة عموم فلسطين، وإلى أي حد يمكن دعمها، كانت الوقائع القائمة على الأرض تجعل مثل هذه الإجراءات عديمة الفائدة. فقد ذهب بعض أعضاء الحكومة إلى عمان، بينما انصرف أحمد حلمي عبد الباقي إلى ممارسة أعماله المالية والمصرفية، ولم يمض وقت طويل حتى انحصر تمثيل فلسطين في «دائرة فلسطين» في جامعة الدول العربية (Plascov, 1981, p. 8-9).

ثم أكدت الجامعة العربية في قرار مجلسها رقم 473 الصادر في الثالث والعشرين من سبتمبر عام 1952م في دورته السادسة عشرة، إلغاءها لعضوية حكومة عموم فلسطين، بقولها: «نظراً لتوقف أعمال حكومة عموم فلسطين، بسبب الظروف الراهنة، يكون رئيس الحكومة ممثلاً لفلسطين (وليس لحكومتها) في مجلس جامعة الدول العربية، ويصرف له مبلغ 1500 جنيه مصري تأميناً لنفقات مكتبه عن عام 1952» (الأزعر، 1998، ص 126). وهكذا قرر مجلس الجامعة العربية في 1952/9/23م تجميد أعمال حكومة عموم فلسطين، وجعل رئيسها مجرد مندوب أو ممثل لعرب فلسطين. وقد ظل في هذا المنصب حتى وفاته سنة 1963م (فياض، 1999، ص27).

وهكذا قُلِّص دور هذه الحكومة إلى ثلاث مهمات رئيسة، هي: حضور رئيسها لاجتماعات مجلس الجامعة العربية، كممثل لعرب فلسطين وإصدار جوازات سفر، تمنحها لمن يطلبها من المواطنين الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة، وتقديم بعض الخدمات كالعمل والتعليم، في الدول العربية (سخنيني، 1985، ص232 – 233). وقد كان لهذه المتغيرات دلالاتها السياسية الخطيرة، أتمت ترجمتها بمواقف سياسية متباينة تجاه حكومة عموم فلسطين من جهة وتجاه قضية فلسطين برمتها، من جهة أخرى، وهو ما سيتم عرضه في الصفحات التالية.

يستنتج مما سبق أن موقف الجامعة العربية من حكومة عموم فلسطين كان يقوم وفق مواقف الدول الكبرى الأعضاء فيها؛ فتارة يطغى الموقف المصري عليها، وتارة تسير في فلك الموقف الفلسطيني وتعادي الأردن لأجل ذلك، وأخرى يكون موقفها توفيقياً بحسب ما يملى عليها، وهذه المواقف ظهرت بوضوح في أثناء تشكيل الحكومة الفلسطينية وفي المراحل التي تلت ذلك.

ويعتقد الباحث أنه لو أن الجامعة العربية لم تصر على مواصلة الوصاية المطلقة على القضية الفلسطينية، وأنه لو أيد العرب إعلان حكومة فلسطينية، في الأراضي التي مازالت بأيدي القوى العربية، بالتزامن مع إعلان قيام حكومة إسرائيل في 15 مايو 1948، ولم تقلص دور حكومة عموم فلسطين التي أعلنت فيما بعد؛ لتغير وضع القضية الفلسطينية نحو الأفضل (بهاء الدين وآخرون، 1968، 46–47، 78–79)؛ ولربما كان في الإمكان إجبار المجتمع الدولي على التعامل مع حقوق الشعب الفلسطيني، بطريقة أكثر إيجابية، وأكثر قدرة على إدارة الصراع مع حكومة إسرائيل، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وفيما يتعلق بتجاوزات إسرائيل لحدود التقسيم، وضمها لمزيد من الأراضي الفلسطينية، غير المشمولة بقرار 181، لسنة 1947م.

النتائج والتوصيات

أولاً- النتائج:

بات واضحاً من خلال العرض السابق أن حكومة عموم فلسطين لم تنجح في السيطرة على أي جزء من الأرض التي كانت تطمح إلى الولاية الجيوسياسية عليها، كما لم تنجح في الحفاظ على وحدة كيانها السياسي واستمراريته، ولم تستطع أن تسوي علاقاتها مع الدول العربية المعارضة لقيامها، ولا حتى مع الدول العربية التي كانت تتردد في دعمها وتتأرجح بين القبول الفاتر والتهميش لدورها. ويضاف إلى ذلك أن تلك الحكومة لم تكن تنطلق من قراءة صحيحة للموقفين العربي والدولي من إستراتيجية تحرير فلسطين، وإقامة الدولة الفلسطينية عليها. ومهما يكن فإن من المهم أن يقف الباحث على أهم أسباب فشل هذه الحكومة، ومنها:

1 - الأسباب المتعلقة بالجانب الفلسطيني والعربي عامة:

- أن حكومة عموم فلسطين كانت مجرد مشروع نضالي تحرري أكثر من كونها تمثل مشروع دولة ذات سيادة على أرض ثابتة وحدود معترف بها؛ إذ لم تكن المتغيرات السياسية الفلسطينية، ولا القوانين الدولية، ولا حتى قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية محل نظر فيما يتعلق بالحقوق الفلسطينية؛ حيث كان مجمل الأنظار الدولية يصب لصالح مشروع إقامة دولة إسرائيل، ويعمل على حمايتها في الوسط العدائي المحيط.
- أن الهيئة العربية العليا حين طالبت، بلسان وفدها إلى الأمم المتحدة، بـ «إعلان دولة عربية فلسطينية» عقب إعلان نهاية الانتداب، لم تكن قد قبلت قراراتها؛ ومن ثم لم تجد في أروقتها أذناً صاغية لمطلبها، حتى من جانب الدول العربية (الشعيبي، 1977، ص12) التي تعثر موقفها بسبب معارضة بعض العرب، وانشغالهم بكيفية إيجاد تمثيل فلسطيني في دورة الأمم المتحدة المقبلة (الشعيبي، 1977، ص 15). وقد أشار الوسيط الدولي الكونت برنادوت إلى ذلك، في تقرير رفعه إلى المنظمة الدولية، بقوله "إنه لم تبدر أية بادرة تدل على رغبة في إنشاء حكومة عربية فلسطينية، في منطقة التقسيم المخصصة للعرب، أسوة بما أقدم عليه اليهود» (الشعيبي، 1977، ص 26-27).

- أن الانقسام الفلسطيني حول حكومة عموم فلسطين، وموقف بعض الدول العربية الرافض لها، والفتور العربي السريع تجاهها كان من بين الأسباب التي حالت دون تقدمها أو إيجاد موطئ قدم لها على أرض الواقع (ياسين: 2010، ص 31–32).
- أن تشكيل حكومة عموم فلسطين جاء في أصعب اللحظات التي مرت بها القضية، وهو الوقت الذي استولت فيه الحركة الصهيونية على أجزاء كبيرة من فلسطين وشردت أهلها في الوقت الذي كانت فيه بقية أجزاء فلسطين تحت سيطرة الجيوش العربية، ومن ثم واجهت هذه الحكومة كثيراً من العقبات، منذ تشكيلها في عام 1948م، حتى نهايتها بموت رئيسها سنة 1963م.
- أن حكومة عموم فلسطين، لم تكن صاحب الولاية على معظم الأراضي الفلسطينية، ولا على جيش الجهاد المقدس، في الوقت الذي سيطرت فيه الحركة الصهيونية على معظم الأراضي الفلسطينية بقوة طاغية (حوراني، 2003، ص 424–425). ومن هنا يمكن القول: إن الأرض الفلسطينية التي كان ينبغي لحكومة عموم فلسطين أن تمارس سلطتها عليها كانت خارج نطاق ولايتها، وأصبحت خاضعة إما للسيطرة الإسرائيلية وإما لسيطرة جيوش الدول العربية (الشريف، 1995، 47)، التي راحت تدير مناطقها وفقاً لأحكام الإدارة العسكرية (الشعيبي، 1977، ص 12).
- تأثر القرار السياسي الأردني، وبعض الدول العربية، بسياسة بريطانيا، التي كانت حريصة على ترويض المواقف العربية، وتليينها من مشروع إقامة دولة إسرائيل.
- تحول مواقف بعض الدول العربية من حكومة عموم فلسطين من الدعم المتحمس، إلى الفتور، ثم إلى الإهمال والتهميش وأخيراً الحجر على مؤسسة رئاسة الحكومة والاكتفاء بتكليف ثلاثة منهم لتمثيل عرب فلسطين لا حكومتها؛ وهو ما يضمن لبريطانيا أن تكون صاحبة اليد العليا في قرارات هذه الدول.
- الخلافات داخل أروقة الجامعة بين الدول العربية بين مؤيد لقيام حكومة عموم فلسطين ومعارض له، وسيطرة بعض هذه الدول على أعضاء حكومة عموم فلسطين، وعلى القرار الفلسطيني.

- فشل الجامعة العربية في تشكيل موقف موحد من حكومة عموم فلسطين، وفي إيجاد بديل عملي لقرار التقسيم، وعدم اعترافها به، مع أنه الأساس الشرعي لموافقة الأمم المتحدة على قيام دولة عربية، في الوقت الذي لم تكن فيه الدول العربية مستعدة لأن تخوض حرباً حقيقية ضد الكيان الصهيوني الوليد.
- أن الدول العربية أصرت على مواصلة فرض وصايتها على الشعب الفلسطيني، وعلى التحدث باسمه في المحافل الدولية، منذ أواخر ثلاثينيات القرن العشرين.
- أن موقف جامعة الدول العربية قد تذبذب على نحو واضح نتيجة للخلافات البينية بين أعضاء مجلس الجامعة، وللخلافات بين التيار المؤيد والتيار المعارض داخل تلك المؤسسة، وانتهى الأمر بمصادرة قرار الحكومة ثم إلغائها.
- أن الدول الكبرى، وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، لم تكن على استعداد لأن تمنح الفلسطينيين دولة في الوقت الذي لم تكن نواياها تجاه مجمل القضايا العربية سليمة ولم تكن تنظر إلى البلاد العربية بأكثر من كونها مستودعاً للنفط وميداناً للتنافس السياسي بين القوى الإمبريالية الشرقية والغربية.
- أن الدول العربية لم تقرن اعترافها بحكومة عموم فلسطين، بتمكينها من العمل على الأرض الفلسطينية، ولم تحض الدول الأعضاء فيها على إقامة علاقات دبلوماسية معها.
- أن الجامعة العربية لم تقدم أي دعم اقتصادي أو لوجستي لحكومة عموم فلسطين، واكتفت بصرف مخصصات مالية لأعضاء الحكومة، ثم قامت بتقنين تلك المخصصات، وتحويلها إلى رواتب جارية لرئيس الحكومة ورئيس مجلسها الوطني.

2 - سلبية مواقف الأمم المتحدة والدول الكبرى من حكومة عموم فلسطين:

وقد تجلت هذه السلبية في عدة مظاهر، منها:

- رفض الأمم المتحدة للاعتراف بحكومة عموم فلسطين (ياسين: 2010، ص31-32)، بحجة أن قرار التقسيم كان قد اشترط أن تعترف الدولة العربية بقرار التقسيم وبسائر القرارات الدولية الصادرة عن هذه المنظمة؛ لكي توافق على منحها عضوية هيئة الأمم المتحدة.

- أن رفض الأمم المتحدة للاعتراف بحكومة عموم فلسطين على الرغم من النص على دعمها في حالة قيامها في قرار التقسيم، قد جاء نتيجة عوامل ثلاثة، هي: ضغط الدول الإمبريالية والحركة الصهيونية، وعدم جدية الدول العربية في تبني حكومة عموم فلسطين أو في الاعتراف الحقيقي بقيامها، ورفض الحكومة الفلسطينية للاعتراف بقرار التقسيم وتمسكها بالتمثيل الكامل لكل الشعب الفلسطيني على أرضه التاريخية؛ وهو ما يعني العمل على تقويض مشروع التقسيم وإنهاء وجود دولة إسرائيل التي كانت قد سبقت في الحصول على الاعتراف الدولي.

3 – التعايش السياسي الواقعي مع القضية الفلسطينية:

ويمكن للباحث أن يخلص من جملة الخلاصات السابقة إلى عدد من النقاط والقضايا التي تؤثر على مستقبل القضية الفلسطينية، على الصعيدين العربي والدولي، ومنها:

- أن التعامل العربي مع القضية الفلسطينية تميز بالتعايش مع سياسة الأمر الواقع، مع السعي لتخفيف حدتها أو تقليل مخاطرها. وقد برزت هذه الواقعية العربية بالعودة إلى القبول بقرار التقسيم، والقبول بالدخول في هدنة مع دولة إسرائيل مع أنها كانت، وما زالت تحتفظ بكثير من الأراضي التي لم تكن من مخصصاتها وفقاً لقرار التقسيم، 181.

- أن بعض الدول العربية صادرت القرار السياسي الفلسطيني للهيئة العربية العليا، ثم صادرت القرار السياسي لحكومة عموم فلسطين، ثم تكررت هذه التجربة لمرات عديدة. من بينها تفاوض مصر نيابة عن الفلسطينيين في قمة كامب ديفيد، في أواخر سبعينيات القرن الفائت، وتفاوض الأردن على قضايا تتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية، في مباحثات واتفاقية وادي عربة لسنة 1994م؛ حيث اتخذت قرارات تتعلق بالحقوق المائية الفلسطينية وباللاجئين الفلسطينيين وبالقدس والأماكن المقدسة. ولا شك في أن مثل هذا السلوك يشكل خطراً على مستقبل القضية الفلسطينية في الوقت الراهن، وانقسمت مواقف الدول العربية تجاه ما يسمى بـ «صفقة القرن»؛ الأمر الذي أطمع الولايات المتحدة في اتخاذ

قرارات منفردة بشأن القضية الفلسطينية، كما أطمعها في اختزال معادلة الصراع في مقولة جديدة تقوم على «الازدهار مقابل السلام».

- أن من الخطأ إقدام الفلسطينيين على استعجال الثمرات السياسية قبل إنجاز استحقاقات المرحلة النضالية. وإذا كانت حكومة عموم فلسطين شكلت الهوية السياسية الفلسطينية، دون أن تحوز الولاية على الأرض والولاية على الشعب، ففشلت؛ إذ لم تتمكن من الصمود في وجه التيارات الإقليمية والدولية، كما لم تتمكن من حماية برنامجها النضالي، فإن سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، قد وقعت في الخطأ نفسه؛ حيث وقعت في إشكاليات الخلط بين الحق في المقاومة واستحقاقات إقامة السلطة، كما مكنت إسرائيل من استغلال إدارة موارد السلطة في فرض الإملاءات السياسية عليها.

- أن وحدة الموقفين: الفلسطيني والعربي، تشكل صمام أمان للقرار السياسي الفلسطيني، وتفعل العمق الإستراتيجي العربي، على نحو لا يمكن تجاهل أهميته السياسية، سواء على صعيد إدارة ملف القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي، أو على صعيد إدارة العلاقات الفلسطينية مع الوسطين: العربي والإسلامي.

- أن الاستقلال الاقتصادي يشكل رافعة من أكبر روافع المشروع الوطني الفلسطيني؛ حيث يمكن سحب مخرجات تجربة حكومة عموم فلسطين، وتسبب فشل مواردها الاقتصادية وعجزها، في عدم قدرتها على التمثيل المستقل للكيان الفلسطيني. وهي التجربة التي تتكرر اليوم في هيمنة إسرائيل على الموارد الضريبية للسلطة، على نحو استبقاها أبداً على وشك الانهيار.

ثانياً- التوصيات:

- ضرورة إفراد كل من المواقف العربية من حكومة عموم فلسطين بدراسة علمية معمقة؛ لأن هذه المواقف تنطوي على تعقيدات كبيرة: إستراتيجية وجيوسياسية وسياسية واقتصادية وعرقية وتاريخية. وقد أدت هذه التعقيدات إلى سياسات دبلوماسية أكثر تعقيداً. وهو ما وضعها في دائرة الاتهام حيناً، وفي دائرة الدفاع المستميت من قبل أنصارها حيناً آخر، وهو ما يقتضي البحث المعمق في هذا الموقف المتشابك؛ لبيان أبعاده السياسية والتاريخية، من جهة، وللبحث

في إمكانية الاستفادة من السياسة الأردنية ومن التقارب الشعبي الأردني، من جهة أخرى. وللعمل على الخروج من الارتهان للماضي، بعجره وبجره، إلى أفق أوسع من التعاون والحوار، وربما إلى ما هو أبعد من ذلك، وبما يحقق المشروع الوطني الفلسطيني.

- ضرورة مراجعة الدول العربية لمواقفها من مطلب الدولة الفلسطينية، الراهن، من خلال توحيد المواقف، والعمل على تجاوز أخطاء الماضي وتراكماته؛ لأن التاريخ لا يعيد نفسه، ولا يعود للوراء، ولكنه يكرر نماذجه، أبداً.
- أن يدير الفلسطينيون مواقفهم، فيما يتعلق بمطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية كاملة السيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، في أروقة الأمم المتحدة، وفي سائر المؤسسات الدولية، بقدر من الواقعية التي تلبي الثوابت الوطنية الفلسطينية القائمة على حق العودة، وحق الاستقلال وتقرير المصير، من جهة، وعلى استثمار قرارات الشرعية الدولية من جهة أخرى، وعلى إدارة المواقف بدبلوماسية بالغة الدقة؛ بحيث يكون القبول والرفض قائماً على أسس لا تدفع المجتمع الدولي للقبول بوجهات نظر الأخرى قائمة على الادعاءات الباطلة، والاستثمار الانتقائي لقرارات الشرعية الدولي.

المراجع

إبراهيم، محمد سيف (2015). *سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي إلى الربيع العربي 1917 – 2012*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. رام الله: جامعة بير زيت.

أرسلان، إبراهيم شكيب (1986). حرب *فلسطين 1948 – رؤية مصرية*. (ط 1). القاهرة: الزهراء للإعلام العربي.

الأزعر، محمد خالد (1998). *حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين*. (ط 1). القاهرة: دار الشروق.

الأسطل، رياض محمود (1998). *الفلسطينيون: الهوية السياسية والانتماء الحضاري*. (ط 1). غزة: دار القدس.

بني المرجة، موفق (1984). *صحوة الرجل المريض*. (ط 1). بيروت. دار البيارق.

بهاء الدين، أحمد (1968). *اقتراح دولة فلسطين وما دار حوله من مناقشات*. (ط 1). بيروت: منشورات دار الآداب.

بوبصير، صالح مسعود (1988). *جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن*. ط3. القاهرة: دار البيادر.

تليلان، أسامة عيسى (2001). *السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية*. (ط 1). عمان. جيل الأردن الجديد.

توما، اميل (1986). *منظمة التحرير الفلسطينية*. (ط 1). بيروت: دار الاتحاد للطباعة والنشر.

توما، إيميل (د. ت). *جذور القضية الفلسطينية*. (ط 1). الناصرة: المكتبة الشعبية.

جامعة الدول العربية (1970). *قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين منذ الدورة 1-50*. (ط 1). القاهرة: إدارة شؤون فلسطين.

الجبوري، صائب صالح (2014). *محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية*. (ط 1). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

حزب البعث العربي الاشتراكي (2009). *الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية*. سلسلة دراسات بحثية. (ط 1). دمشق: هيئة الأبحاث القومية.

ابن الحسين، عبد الله (1998). *مذكراتي*. (ط 2). عمان. الأهلية للنشر والتوزيع.

الحسيني، أمين (1956). *حقائق عن قضية فلسطين*. (ط 2). القاهرة: (د. ن)

حمدان، محمد سعيد (2006). *سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية 1948–1956*. (ط 1). عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

الحوت، بيان نويهض (1986). *القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 - 1948*. (ط 1). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

حوراني، فيصل (2003). *جذور الرفض الفلسطيني 1918 - 1948م*. (ط 1). رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية.

حوراني، فيصل (1967). *عبد الناصر وقضية فلسطين. قراءة لأفكاره وممارساته*. (ط 1). نيقوسيا: مؤسسة شرق برس.

الخالدي، وليد (1998). *عودة إلى قرار التقسيم 1947*. مجلة الدراسات الفلسطينية. المجلد 9. العدد33. بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

خمار، قسطنطين (د. ت). *الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية*. (ط 1). بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر.

دروزة، محمد عزة (1984). *القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها*. جـ2. (ط 3). بيروت: دائرة الإعلام بمنظمة التحرير الفلسطينية.

أبو ذيبة، علاء الدين محمود (2003). *تطور فكرة الدولة في الفكر السياسي للتنظيمات والقوى الفلسطينية (1948 - 2000)*. [رسالة ماجستير]. بير زيت: جامعة بير زيت.

راثمل، أندرو (1997). *الصراع السري على سوريا 1949 - 1961*. (ط 1). عمان. المؤسسة الأهلية للنشر والتوزيع.

الرشيدات، شفيق (1191). *فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً*. (ط 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

روجان وآخرون «محرران» (2001). *حرب فلسطين - إعادة كتابة تاريخ 1948*. ترجمة ناصر عفيفي. (ط 1). القاهرة: مؤسسة روز اليوسف.

زعيتر، أكرم (1985). *القضية الفلسطينية*. (ط 3). بيروت. دار الجليل للنشر والدراسات.

زيان، بهي الدين (1958). *فلسطين العربية ذكرى النكبة 15 مايو 1948*. (ط 1). القاهرة: مطابع دار الكتاب المصري.

سخنيني، عصام (1985). *فلسطين الدولة - جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني*. (ط 1). بيروت: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية.

سيسالم، سمير حلمي (2005). *المشاريع الأمريكية لتسوية القضة الفلسطينية 1947-1977*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. غزة: الجامعة الإسلامية.

شبيب. سميح (1988). *حكومة عموم فلسطين - مقدمات ونتائج*. (ط 1). القدس: منشورات دار البيادر.

الشريف، ماهر (1995). *البحث عن كيان - دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 - 1993م*. (ط 1). نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.

الشعيبي، عيسى (1972). *الوعي الكياني والتطورات الكيانية الفلسطيني - التجربة الكيانية المهيضة*. شؤون فلسطينية. عدد 90. بيروت. مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية.

شكيب، إبراهيم (1986). حرب *فلسطين 1948 - رؤية مصرية*. (ط 1). القاهرة: مؤسسة الزهراء للإعلام العربي.

شلايم، آفي (2013). *إسرائيل وفلسطين: إعادة تقييم ومراجعة ودحض وتفنيد*. ترجمة حسين ياغي وبسمة ياغي. (ط 1). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

صالح، محسن محمد (2012). *القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة*. (ط 1). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

صايغ، أنيس (1966). *الهاشميون وقضية فلسطين*. (ط 1). بيروت: منشورات المكتبة العصرية.

طنوس، عزت (1982). *الفلسطينيون ماض مجيد ومستقبل باهر*. جـ 1. (ط 1). بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية.

العارف، عارف (1982). *النكبة الفلسطينية والفردوس المفقود*. جـ 3. (ط 1). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

العارف، عارف (1960). *النكبة. نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947 - 1952*. جـ5. (ط 1). صيدا: المكتبة العصرية.

عايدة، سليمة (1980). *مصر والقضية الفلسطينية*. (ط 1). القاهرة: دار الفكر للنشر والتوزيع.

عبد الرحمن، عواطف. (1980). *مصر وفلسطين. عالم المعرفة*. العدد 26. (ط 1). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

عبد القادر، رضوى (2010). *سوريا والقضية الفلسطينية*. مجلة صامد الاقتصادي. العدد 125. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

عرار، عبد العزيز (2000). *موقف ورؤية حزب البعث تجاه القضية الفلسطينية*. مجلة الأسوار. العدد 21. عكا (فلسطين المحتلة): مؤسسة الأسوار الثقافية.

العقاد، صلاح (1968). *قضية فلسطين المرحلة الحرجة 1945 - 1956*. (ط 1). القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية.

علقم، سامي محمد (2006). *الضفة الغربية تحت الحكم الأردني (1950 - 1967م)*. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

العمري، عمر صالح (2017). *الملك عبد الله الأول ابن الحسين والقضية الفلسطينية - دراسة في مواقفه من مشاريع التسوية (1937 - 1950م)*. (ط 1). عمان: دار الخليج للصحافة والنشر.

عميش، سليمان (2010). *تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية 1916 - 1988*. (ط 1). عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع.

العوري، هالة (1997). *فلسطين كشف المستور فيما آلت إليه الأمور*. (ط 1). القاهرة: مكتبة مدبولي.

الغريب، عصام (2014). *الحاج محمد أمين الحسيني ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية (1897 - 1974)*. (ط 1). عمان: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.

غلوب باشا. *جندي بين العرب*. ترجمة. عادل العوّا. (ط 1). عمان. المؤسسة الأهلية للنشر والتوزيع.

غنيم، عادل (1976). *الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة 1936 حتى الحرب العالمية الثانية*. (ط 1). القاهرة: جامعة القاهرة.

الغوري، إيميل (1955). *المؤامرة الكبرى - اغتيال فلسطين ومحق العرب*. (ط 1). القاهرة: دار النيل للطباعة والنشر.

فياض، علي (1999). *الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني*. مجلة صامد الاقتصادي. العدد 117. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

قاسمية، خيرية وعبد الهادي، عوني (1974). *أوراق شخصية*. (ط 1). بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

قاسمية، خيرية (1975). *فلسطين في مذكرات القاوقجي*. جـ 2. (ط 1). بيروت. مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية.

قطيشات، ياسر (3003). *السياسة الخارجية الأردنية- المصرية تجاه أزمة الخليج الثانية*. (ط 1). عمان: دار الكندي.

كنودسين، آري. وحنفي، ساري (2015). *اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي. الهوية والفضاء والمكان*. ترجمة دينا الشريف. (ط 1). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الكورجي، زاير محمد يحيى (2006). *القضية الفلسطينية في هيئة الأمم (-1947 1956)*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. بغداد: جامعة بغداد.

لقويرح، صليحة (2015). *مشروع تقسيم فلسطين في هيئة الأمم 1947 والمواقف الدولية منه*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجزائر: جامعة محمد خيضر.

اللهيبي، أديب (2012). *حكومة عموم فلسطين. دراسة في ظروف النشأة وآلية الانهيار*. مجلة سر من رأى. مج 8. العدد 14. سامراء: جامعة سامراء.

محسن، عيسى خليل (1998). *فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج أمين الحسيني*. (ط 1). عمان: مطبعة الصخرة للنشر والتوزيع.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم (1986). *بريطانيا وفلسطين 1945 - 1949: دراسة وثائقية*. (ط 1). القاهرة. دار الشروق.

المملكة الأردنية الهاشمية (1949). *قانون الجنسية الأردني رقم 11 سنة 1949م. وقانون رقم 56 سنة 1949م*. (ط 1). عمان: الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية.

أبو مور، أنور جمعة (2014). *التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964 - 1999)* [رسالة ماجستير]. غزة: الجامعة الإسلامية.

النتشة، رفيق شاكر، وآخرون (1991). *تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر*. (ط 1). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

أبو النمل، حسين (1979). *قطاع غزة 1948 - 1967: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية*. (ط 1). بيروت: مركز أبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية.

نويهض، عجاج (1993). *ستون عاماً مع القافلة العربية*. بيروت: دار الاستقلال للنشر والتوزيع.

الهزايمة، محمد عوض (1999). *السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق*. (ط 1). عمان: دار عمان للنشر.

الهواري، محمد نمر (1955). *سر النكبة*. (ط 1). الناصرة. «فلسطين المحتلة». (د. ن).

منظمة التحرير الفلسطينية (1984م). *الموسوعة الفلسطينية*. الدراسات الخاصة. القسم الثاني. جـ 1. (ط 1). دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية.

هيكل، محمد حسنين (1996). *المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل - الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية*. جـ 1. (ط 1). القاهرة: دار الشروق.

ياسين، عبد القادر (2010). *حرب 1948 ونكبتها*. (ط 1). القاهرة: مكتبة الإيمان.

Elpeleg, Zvi (1990). *«The Grand Mufti. Haj Amin Al-Hussini- Founder of Palestine National Movement",* Translate by David Harvey. Routledge. Frank Cass.

Finkelstein, Norman (2005). *Beyond Chutzpah. On the Misuse of Anti-semitism and the Abuse of History.* California. University of California Press.

Hadawi, Sami (1991). Bitter Harvest. A Modern History of Palestine. Essex. Scorpion Publishing Ltd.

Harry، S. Trum (1965). *Memoirs of Harry S. Truman.* Vol. II. Years of Trial and Hope 1946-1952. New York. Signet.

Khalidi Rashid (2006). *The Iron Cage- The Story of the Palestinian Struggle for Statehood.* Boston. Beacon Press.

Khalidi, Walid (1993). *The Jewish-Ottoman Land Company. Herzl's Blueprint for the Colonization of Palestine",* JPS 22، No. 2, Winter. Beirut. Institute for Palestine Studies.

Truman, Margaret (1973). *Harry S. Truman.* London. Hamish Hamilton.

Benny, Morris (2008). *A History of the First Arab-Israeli War.* ASIN. Yale University Press.

Morris, Benny (2011). *Righteous Victims. A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-1998.* Asin. Knopf Doubleday Publishing Group.

Plascov, Avi (1981). The *Palestinian Refugees in Jordan, 1947-1948.* London. Frank Cass.

Quandt, William B, & Jabber, Paul, Ann Mosely Lesch (1973). *The Politics of Palestinian Nationalism.* Asin. University of California Press.

Shlaim, Avi (2001). *Israel and the Arab Coalition.* In Eugene Rogan and Avi Shlaim (eds.). *The War for Palestine,* Cambridge. Cambridge University Press

Shliam, Avi (1988). *The Rise and Fall of the All- Palestine Government in Gaza,* journal of Palestine Studies, Vol. 20. No, Autumn. Beirut. Institute for Palestine Studies

Sumantra Bose (2009). *Contested lands. Israel-Palestine, Kashmir, Bosnia, Cyprus, and Sri Lanka.* The Journal of Sociology & Social Welfare No, 30 June. Cambridge. Harvard University Press

United Nations General Assembly (1947). A*/RES/181(II) of 29 November*. New York. UN Documentation: General Assembly.

Velie, Lesler (1969). *Count Down in Holy Land.* New York, Funk and Wagnalls .

Abstract

The study aimed to identify the most important political variables that affected the efforts to form the All-Palestine Government in 1948, and to show the positions of the Arab countries, especially the Egyptian and Jordanian positions towards this government. In the study, the researcher relied on three main approaches: the historical approach, the descriptive approach, and the comparative approach. The study was divided into five main topics, which dealt with the formation of the All-Palestine Government, and the position of each of Jordan, the Arab countries that support it, and Egypt, the Arab countries that support it, including them, towards that government. Then it shows the position of the League of Arab States towards it. Finally, the study showed the most important results and the most important recommendations. The study reached several results related to the reasons for the failure of the All-Palestine Government, especially with regard to the Palestinian side, the position of Arab countries and the failure of the Arab League to maintain a unified position towards this government. As for the recommendations, one of the most important of them is the necessity of studying each position of the Arab countries towards the All-Palestine Government separately, and in an in-depth scientific manner; since this position involves many complications: strategic, political, economic, ethnic and historical. The study also recommended that the Palestinians should manage their positions, with regard to the demand for recognition of a Palestinian state with full sovereignty over the Palestinian land occupied since 1967, with a degree of realism that meets the Palestinian national constants based on the right of return, the right of independence and the right of self-determination.

Key words: The All-Palestine Government, Jordan, Egypt, the League of Arab States, the Arab Higher Committee for Palestine, the Nakba.

The Author:

Dr. Zuhair Ibrahim Al-Masri

- Ph.D in Modern and Contemporary History.
- Dean of the Faculty of Arts – Al Azhar University Gaza – 2019-2021.
- Dean of Students Affaris - Al Azhar University Gaza – 2019-2019.
- Assistant Professor - Department of History – Faculty of Arts – Al Azhar University/ Gaza.

Scientific Production:

First: Books:

1- Palestinian Political Thought between Armed Struggle and Political Settlement, Al-Yazji Library for Publishing, Gaza, 2008.

Second: Research:

1- The Palestinian People Civil Disobedience against the rule of Muhammed Ali Basha, Accepted for Publication at Sharjah Journal (under publication), 2022.

2- Changes in Zionist Policy toward Britain (1939–1947), Palestine University Journal for Research and Studies, Volume Nine, Issue Two, 2019.

3- Palestinian Resistance against Zionist Immigration and Settlement during the End of the Ottoman Era, Immigration and Settlement (Human Science Series), Volume Nineteen, Issue One, 2017.

4- Organizational (Factional) Interrelations between Palestinian Captives in Israeli Prisons 1967-1991 AD, Al Quds Open University Scientific Conference, 2013.

5- The Zionist Policy of Expulsion of the Palestinians 1973-1948 AD, Al Quds Open University, Gaza Scientific Conference, 2012.

Monograph (614)

Arab States' Policy Towards the All-Palestine Government of 1948

Zuhair Ibrahim Al-Masri, Ph.D.
Department of History - Faculty of Arts
Al-Azhar University
Palestine

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES - KUWAIT UNIVERSITY

Editorial Board

- **Prof. Taghreed Alqudsi**
  Editor - in - Chief
  Kuwait University
- **Prof. Abdallah M. E Alghazali**
  Department of Arabic Language and Literature - Kuwait University
- **Prof. Baqer Salman Alnajjar**
  Sociology and Social Service Department - Kuwait University
- **Prof. Aded El-Aziz Ali Safar**
  Department of Arabic Language and Literature - Kuwait University
- **Prof. Numan M. Jubran**
  History Department
  Kuwait University
- **Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy**
  Philosophy Department
  Kuwait University
- **Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban**
  Department of Political Science
  Kuwait University
- **Dr. Ahmed Mubarak AlHasem**
  Geography Department
  Kuwait University
- **Maha Ibrahim Al-Msad**
  Editorial Manager
  Kuwait University

Advisory Board

- **Prof. Basil Hatim**
  American University
  Sharjah - United Arab Emirates
- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**
  Department of Arabic Language and Literature - Jordan University
- **Prof. Hamdi Hasan Abul Enein**
  Faculty of Mass Communication
  Misr International University
- **Prof. Sari Hanafi**
  President of the International Sociological Association - American University- Beirut
- **Prof. Mona Baker**
  Manchester University
  United Kingdom
- **Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al Fehri**
  Department of Arabic Language and Literature -Mohammed V University
- **Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil**
  Department of Psychology
  Ain Shams University
- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**
  Geography Department
  King Saud University
- **Prof. Ma'moun Fandi**
  Director of London Institute of Strategic Studies - United Kingdom

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY THAT INCLUDES A SET OF THESES CONCERNED WITH PUBLISHING TOPICS THAT FALL WITHIN THE DISCIPLINES OF HUMANITIES, SOCIAL SCIENCES, & LITERATURE

Volume 43, 2023

Rates

Kuwait : K. D 0.500 | Bahrain : BD 1 | Qatar : RQ 10

Emirates: DH 10 | Saudi Arabia : RS 10 | Qatar : RQ 10

Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar

Cost per issue in other Countries: Equivalent to three US dollar

Subscription For 12 Monoqraphs

Foreign Countries	Arab Countries	Kuwait	Subscription Type	Subscription Period
1 Year	Individuals	4 K.D	6 K.D	22 $
	Institutions	22 K.D	22 K.D	90 $
2 Years	Individuals	7 K.D	10 K.D	37 $
	Institutions	37 K.D	37 K.D	150 $
3 Years	Individuals	10 K.D	14 K.D	52 $
	Institutions	52K.D	52K.D	210 $
4 Years	Individuals	13 K.D	18 K.D	67 $
	Institutions	67 K.D	67 K.D	270 $

All correspondence and enquiries must be addressed to:

Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

P.O.BOX 17370 El-Khaldiah - KUWAIT 72454

Tel: **24830256** - Fax: **24830256**

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

E-mail: aass@Ku.edu.Kw

http: // apc. kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة:www.mandumah.com

The Publications of The Academic publiction council

journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Puplication Committee 1976, journal of law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Sducational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Arab States' Policy Towards the All-Palestine Government of 1948

Zuhair Ibrahim Al-Masri,Ph.D.
Department of History - Faculty of Arts
Al-Azhar University
Palestine

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Academic
Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Monograph 614- Volume 43

1444 A.H/2023 (March)